E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1999/14
14 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨، القرار ٤٦/١٩٩٨ بشأن التدابير الأخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، الذي يتضمن مرفقه الثالث توجيها مقدما من المجلس إلى اللجان الإقليمية، في أعقاب إتمام استعراضه لعمليات الإصلاح الخاصة بكل منها. وسلم المجلس بالدور المزدوج الذي تؤديه اللجان الإقليمية بوصفها قواعد للأمم المتحدة وبوصفها تجسيدا للمنظمة على الصعيد الإقليمي، وفي هذا الصدد، شدد توجيهه العام على زيادة فعالية الربط بين أنشطة اللجان الإقليمية والأنشطة العامة للأمم المتحدة في القطاعات الاقتصادية وعلى التعاون الوثيق بين اللجان الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى في منطقة كل منها.

ويتيح هذا التقرير للمجلس معلومات مستكملة عن الإجراءات التي اتخذتها اللجان الإقليمية فيما يتصل بالتوجيه المقدم لها، بما في ذلك التدابير التي اتخذتها لتوطيد عملية الإصلاح وتحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية. ويرد استعراض لتعاون اللجان الإقليمية مع الهيئات الإقليمية الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة في الإضافة ١ لهذا التقرير (E/1999/14/Add.1)؛ ويرد في الإضافة ٢

* E/1999/100 و Add.1.

(E/1999/14/Add.2) استعراض لأنشطة مختارة نفذت خلال الفترة ما بين دورتي المجلس الموضوعيتين لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، بما في ذلك أنشطة متابعة آخر المؤتمرات العالمية؛ أما الإضافة ٣ (E/1999/14/Add.3)، فتتضمن القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجان الإقليمية أثناء الفترة المستعرضة والتي تتطلب إجراء من جانب المجلس أو إطلاعه عليها. وبالإضافة إلى ذلك وفقا لمقرر المجلس ٢٠٣/١٩٩٩، يستعرض التقرير، في الفرع الرابع، الموضوع المتصل بالتعاون الأقاليمي وهو المسائل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن الأزمة الاقتصادية في آسيا: منظور إقليمي. وختاما، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د - ١٧) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٧ (د - ٥٥)، يرد تقرير الأمناء التنفيذيين في الفرع الخامس من هذا التقرير.

وقد أتيحت للمجلس ملخصات الدراسات الاستقصائية للمناطق الخمس. وتتضمن التقارير السنوية للجان الإقليمية مزيدا من المعلومات الأساسية بشأن المسائل التي تم تناولها في هذا التقرير وإضافاته. وتصدر بوصفها ملاحق للوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٤	٤
ثانيا	- آخر التطورات، بما في ذلك متابعة قرار المجلس ١٩٩٨/٤٦	٥ - ١٠٨	٥
	ألف - اللجان الإقليمية بوصفها قواعد خارجية للأمم المتحدة	٨ - ٤٩	٥
	١ - المشاركة في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	٨ - ٩	٥
	٢ - التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	١٠ - ٢٩	٦
	٣ - التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك إمكانات اشراك اللجان مشاركة فعلية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	٣٠ - ٤٩	١١
	باء - اللجان الإقليمية بوصفها التعبير الإقليمي عن الأمم المتحدة	٥٠ - ٧٩	١٧
	١ - جلسات الاستماع الإقليمية التي ستعقد تحضيرا للجمعية العامة للألفية	٥٠ - ٥٢	١٧
	٢ - اجتماعات التنسيق الإقليمية برئاسة نائبة الأمين العام	٥٣ - ٧٧	١٨
	٣ - التعاون مع الهيئات الإقليمية الأخرى	٧٨ - ٧٩	٢٤
	جيم - التدابير التي تضطلع بها اللجان الإقليمية من أجل تعزيز عملية الإصلاح وتحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة	٨٠ - ١٠٨	٢٥
ثالثا	- الاتجاهات والأنشطة	١٠٩ - ١١٠	٣٣
رابعا	- التعاون الأقاليمي	١١١ - ١٥٩	٣٣
	ألف - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية الدولية	١١١ - ١٥٠	٣٣
	باء - التعاون بين اللجان الإقليمية	١٥١ - ١٥٩	٤٣
خامسا	- تقرير الأمناء التنفيذيين	١٦٠ - ١٦٦	٤٥

أولا - مقدمة

١ - اضطلعت اللجان الإقليمية، طيلة السنوات العديدة الماضية، بإصلاحات تختلف من حيث مضمونها ونطاقها باختلاف مميزات المنطقة الخاصة بكل لجنة، وتهدف إلى زيادة الأهمية والفعالية والكفاءة. وأتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي واكب هذه التطورات، استعراضه للجان في عام ١٩٩٨. ورحب المجلس، في المرفق الثالث لقراره ٤٦/١٩٩٨، بتدابير الإصلاح التي اتخذتها اللجان وشجعها على أن تواصل، حسب الاقتضاء، اتخاذ المزيد من التدابير بالتشاور مع الهيئات الحكومية الدولية في منطقة كل منها. كما قدم للجان مزيدا من التوجيه لزيادة إسهاماتها وأهميتها في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

٢ - وأكد المجلس، في المرفق الثالث لقراره ٤٦/١٩٩٨، الدور المزدوج الذي تؤديه اللجان الإقليمية بوصفها قواعد للأمم المتحدة وبوصفها تجسيدا للمنظمة على الصعيد الإقليمي، حيث تحتل مكانا في المنظومة المؤسسية لمنطقة كل منها. وفيما يتصل بهذا الدور المزدوج، شدد التوجيه العام المقدم من المجلس على زيادة فعالية الربط بين أنشطة اللجان الإقليمية والأنشطة العامة للمنظمة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وشجع أيضا التعاون الوثيق بين اللجان والهيئات الأخرى ذات الصلة بغية تعزيز التضافر والتكامل بين برنامج عمل كل منها. وبناء على ذلك اتخذت اللجان الإقليمية إجراءات حازمة، ويتجلى من تقرير الأمين العام التقدم الكبير الذي تحقق في هذا الصدد.

٣ - وفي الفرع الثاني - ألف أدناه، بشأن اللجان الإقليمية بوصفها قواعد للأمم المتحدة، يستعرض التقرير التطورات الحاصلة في زيادة فعالية الربط بين أنشطة اللجان الإقليمية والأنشطة العامة للأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، ويتناول بشكل خاص اشتراك اللجان في أنشطة اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعاونها مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الفرع الثاني - باء أدناه، يولى الاعتبار الواجب أيضا لدور اللجان بوصفها تجسيدا للمنظمة على الصعيد الإقليمي واشتراك اللجان الإقليمية في أحداث عالمية من قبيل اللقاءات الإقليمية للتحضير للجمعية الألفية، فضلا عن اجتماعات التنسيق الإقليمية. وتبرز الإضافة ١ لهذا التقرير (E/1999/14/Add.1) التعاون مع الهيئات الإقليمية الحكومية الدولية غير التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٤ - ويستعرض الفرع الثالث بإيجاز الاتجاهات والأنشطة في سياق آخر وأهم الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن أنشطة المتابعة الإقليمية لآخر المؤتمرات العالمية؛ ويرد استعراض مفصل لها في الإضافة ٢ لهذا التقرير (E/1999/14/Add.1) ويتناول الفرع الرابع من التقرير تزايد مستوى التعاون الأقاليمي، ويركز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية الدولية. ويتضمن الفرع الخامس تقرير الأمناء التنفيذيين. أما القرارات والمقررات المنبثقة عن دورات اللجان الإقليمية المعقودة مؤخرا والتي تتطلب إجراء من جانب المجلس أو إطلاعه عليها، فترد في الإضافة ٣ لهذا التقرير (E/1999/14/Add.3).

ثانيا - آخر التطورات، بما في ذلك متابعة قرار المجلس ٤٦/١٩٩٨

٥ - فيما يتصل بدور اللجان الإقليمية بوصفها قواعد للأمم المتحدة، تضمن التوجيه المقدم من المجلس (أ) المشاركة النشطة للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية أو ممثليها في اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ب) الاضطلاع بعمليات مشتركة أو أنشطة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد؛ (ج) زيادة التعاون والتنسيق مع البرنامج الإنمائي، بما في ذلك إمكانية المشاركة النشطة للجان الإقليمية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية.

٦ - وفيما يتصل بدور اللجان الإقليمية بوصفها جزءا من المنظومة المؤسسية الإقليمية لمنطقة كل منها، تضمن التوجيه المقدم من المجلس (أ) عقد اجتماعات تنسيق إقليمية يرأسها نائب الأمين العام لتحسين التنسيق بين أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي؛ (ب) تحسين التعاون مع الهيئات الإقليمية الأخرى ذات الصلة في المنطقة الخاصة بكل لجنة، وهو الجانب الذي تغطيه الإضافة ١ (E/1999/14/Add.1).

٧ - وخلال الفترة المستعرضة، واصلت اللجان الإقليمية، من جانبها، الاضطلاع بعمليات تحديد الأولويات وتعزيز تلك العمليات، وإكساب أنشطتها مزيدا من الكفاءة والفعالية.

ألف - اللجان الإقليمية بوصفها قواعد خارجية للأمم المتحدة

١ - المشاركة في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٨ - شارك الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية خلال الفترة المستعرضة مشاركة نشطة في اجتماعات وأعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، عينت الجهة الداعية إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليرأس فرقة عمل لإعداد الاستجابة الجماعية للجنة التنفيذية إزاء الأزمة المالية الدولية. وجرى توزيع التقرير الناتج عن ذلك، المعنون "Towards a new international financial architecture" (نحو نظام مالي دولي جديد)، الذي انتهى إعداده في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، توزيعا واسع النطاق على الوفود وداخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، وعلى المنظمات الخارجية. وقدمت اللجان الإقليمية مؤخرا أيضا إلى اللجنة التنفيذية مشروعا مقترحا لإجراء دراسة مقارنة بين برامج شبكات الأمان الاجتماعي. وسوف يخرج هذا المشروع الذي سوف تنفذه اللجان الخمس تحت الإشراف التنسيقي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بخمس استعراضات إقليمية واستعراض واحد أقاليمي للخبرة المكتسبة في تنفيذ برامج شبكات الأمان (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفرع الرابع أدناه).

٩ - وكـــان اشتراك اللجان الإقليمية أيضا في أنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ثابتا ومنتظما، لا سيما في مجالات اهتمامها، وقد مثلها في الاجتماعات إما المنسق أو أحد الأمناء التنفيذيين، حسب توافرهم، ومكتب نيويورك للجان الإقليمية في معظم الأحيان الذي مثل اللجان الإقليمية أيضا في الأفرقة العاملة والأفرقة الفرعية بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حسب الاقتضاء. والجدير بالذكر من بين مجالات المشاركة الفعلية الجارية للجان الإقليمية في برنامج عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ما يلي: (أ) إعداد المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك ولإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (ب) المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الرئيسية التي يستخدم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أساسا لرصدها؛ (ج) المشاركة في الفريق العامل المعني للعولمة الذي أنشئ تحت إشراف نائب الأمين العـــام، إلى جانـــب شركـــاء آخرين من الأمم المتحدة ومن ضمنهم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد؛ (د) استكشاف الآثار التنفيذية المترتبة على "الحق في التنمية"؛ (هـ) رصد ومتابعة خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتصل بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318)؛ (و) تنفيذ برنامج دار الأمم المتحدة.

٢ - التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

١٠ - عملت اللجان الإقليمية عن كثب مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد خلال الفترة المستعرضة. فقد عقدت الإدارة، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ اجتماعا لفريق من الخبراء كان موضوعه "ما تعلمناه بعد مرور عام على الأزمة المالية في بلدان الاقتصادات السوقية الناشئة". واشتركت اللجان الإقليمية فضلا عن ذلك في دراسة مشروع لينك المتعلقة بإسقاطات الاقتصاد العالمي في الأجلين القصير والمتوسط، التي يجتمع في إطارها منذ سنوات عديدة كبار الخبراء الاقتصاديين من الحكومات والمؤسسات لمناقشة التنبؤات الاقتصادية ومسائل السياسة العامة. ولا تزال اللجان الإقليمية محتفظة بسجلها الجيد من التعاون مع الإدارة في مجال البحث وتحليل السياسات، وتتعاون معها في رصد وتحليل الاتجاهات العالمية والإقليمية الناشئة وسياسات الاقتصاد الكلي في منشورات الطرفين الرئيسية، أي في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" والدراسات الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.

١١ - واشترك الأمناء التنفيذيون، عن طريق الفيديو، في الحوار الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد مع اللجنة الثانية في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة حول أثر الأزمة المالية الآسيوية على مناطقهم. وعقد الرؤساء التنفيذيون للجان الإقليمية والأونكتاد اجتماعات سنوية عن مجالات الاهتمام المشترك، وبدأوا في عام ١٩٩٩ بتبادل برامج عملهم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ عن طريق اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٢ - نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التي تقدم الخدمات إلى لجنة التنمية المستدامة حدثا خاصا بمناسبة الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة، في أثناء الجزء الرفيع المستوى منها، وهو اجتماع مائدة مستديرة حول موضوع "الشراكة من أجل العمل على تحقيق الاستهلاك المستدام". وأولي اهتمام خاص في هذا الاجتماع لتعزيز الشراكات بين السلطات العامة على مختلف المستويات: بين صانعي السياسات والقرارات من الحكومات المركزية والسلطات الإقليمية والمحلية وممثلي رابطات المستهلكين والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة. وتتعاون اللجنة في الوقت الحاضر أيضا مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على وضع وتطبيق نهج مشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء الطاقة والتنمية المستدامة، وسوف تواصل هذا التعاون في إطار الدورة السنوية للجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠١ التي سوف تخصص للشواغل البيئية المتصلة بالطاقة.

١٣ - وواصلت اللجنة العمل عن كثب مع الشعبة الإحصائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويشار في هذا الصدد، إلى أن مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين الذي تخدمه اللجنة ليس هيئة فرعية من هيئاتها فحسب بل هيئة فرعية من هيئات اللجنة الإحصائية أيضا التي تخدمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل العرض المتكامل للعمل الإحصائي في منطقة اللجنة، وهو الوثيقة الرئيسية للمؤتمر، أعمال الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك نُفذت، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مشاريع إحصائية في وسط آسيا، وكان هناك تبادل منتظم للبيانات عن بلدان منطقة اللجنة لاستخدامها في المنشورين الإحصائيين للجنة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٤ - عملا بروح مذكرة التفاهم الموقعة في عام ١٩٩٢ بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية، اشتركت الإدارة في حلقتين دراسيتين: حلقة دراسية رفيعة المستوى موضوعها "إدارة التدفقات الرأسمالية: الأبعاد الوطنية والدولية" نُظمت في بانكوك في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحلقة دراسية موضوعها "تحسين إدارة القطاع المالي" عـُقدت في أيار/ مايو ١٩٩٨. ونظمت اللجنة أيضا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية الاجتماعية ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، حلقة عمل أقاليمية عن الآثار الاجتماعية للأزمة المالية الآسيوية في أيار/ مايو ١٩٩٩. وساعدت الحلقتان الدراسيتان وحلقة العمل على تحسين فهم العوامل الداخلية والخارجية التي تجعل البلدان قابلة للتأثر بأي أزمة مالية وطرق التصدي لها، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي والإقليمي. وساهمت اللجنة من ناحيتها في عقد اجتماع في لندن في آذار/ مارس ١٩٩٩ للفريق التقني المعني بمعايير تحديد أقل البلدان نموا. واستعرض ذلك الاجتماع معايير التصنيف في فئة أقل البلدان نموا بقصد إدخال تحسينات إضافية على عملية حساب الأرقام القياسية واحتمال إدخال رقم قياسي لقابلية التأثر كعنصر في هذه المعايير.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥ - وبالإضافة إلى الترتيبات الدائمة للتعاون بين الهيئتين المذكورتين في الفقرة ١٤ أعلاه، بدأت في عام ١٩٩٩ أنشطة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مشروع معنون "الاضطراب المالي العالمي والإصلاح: منظور الأمم المتحدة".

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٦ - تعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعاونا وثيقا في مجالات يُذكر منها الحكم الرشيد والتطوير الإحصائي وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

١٧ - وتشترك شعبة الأمم المتحدة الإحصائية في اجتماعات لجنة التنسيق المعنية بالتطوير الإحصائي في أفريقيا التي تجتمع سنويا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا للتنمية الإحصائية في أفريقيا في التسعينات. وتشاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الاضطلاع بمسؤولية المتابعة والإبلاغ عن مختلف جوانب تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وبالتالي، يتعاون كلاهما في إعداد مختلف التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية ذات الصلة، وقد شرعا في ممارسة تبادل المعلومات المتعلقة ببرنامج عمل كل منهما.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٨ - تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٩٨ في قضايا اجتماعية مختارة، كمتابعة المؤتمرات العالمية وقضايا الشباب والإعاقة والأسرة. وأعدت اللجنة والإدارة وثيقة مشروع مشتركة للتدريب الإقليمي على بيئة بلا حواجز ولعقد اجتماع أقاليمي لتبادل الخبرة التقنية بشأن إمكانية الاستفادة. وسوف تُعقد الحلقة التدريبية والاجتماع الأقاليمي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. واشتركت اللجنة أيضا في اجتماع تشاوري بين المؤسسات الإقليمية نظمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في شباط/فبراير ١٩٩٨ في مجال التنمية المستدامة.

(ب) التعاون مع الأونكتاد

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٩ - تتمتع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بعلاقة عمل وثيقة مع الأونكتاد في مجال التحليل الاقتصادي، إذ يعتمد الأونكتاد على اللجنة في الحصول على المواد المتعلقة بأوروبا، لا سيما المواد المتعلقة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وتعتمد اللجنة على الأونكتاد في الحصول على البيانات المتعلقة بالإطار العالمي. وفي عام ١٩٩٨، أعدت أمانتا اللجنة والأونكتاد تحليلا مشتركا للأزمة الروسية من أجل مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد. وبدءا بعام ١٩٩٩، ستضطلع اللجنة بإعداد الفرع المتعلق بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من "تقرير التجارة والتنمية" السنوي الذي يصدره الأونكتاد.

٢٠ - وعززت اللجنة أيضا علاقة العمل الوثيقة القائمة بينها وبين الأونكتاد في مجال تيسير التجارة. وكانت التوصية رقم ٤ للجنة بشأن الأجهزة الوطنية لتيسير التجارة نِتاج جهد مشترك بين اللجنة والأونكتاد، وهي ما تكفل اتباع هاتين المنظمتين نهجا منسقا في هذا المجال. واشتركت اللجنة بنشاط أيضا في مؤتمر للأونكتاد حول موضوع "الشركاء من أجل التنمية" عُقد في ليون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كما اشتركت في حلقات دراسية وحلقات عمل مختلفة وقدمت مساهمة موضوعية إلى برنامج الأونكتاد للتدريب على التجارة تبحث وسائل وسبل إدخال الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجتمع التجارة الإلكترونية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢١ - واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التنسيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن مسائل تتصل بأقل البلدان نموا. واستعدادا للاستعراض النهائي لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، ستعد اللجنة، بالتشاور مع الأونكتاد ورقة تستعرض فيها المسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك بين أقل البلدان نموا في المنطقة تحدد فيها الموقف فيما يتعلق بآخر التطورات المستجدة في تلك المسائل.

٢٢ - وفي اجتماع للجنة الفرعية المعنية بالتجارة والاستثمار في اللجنة المشتركة بين الوكالات في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٢، اتفقت اللجنة والأونكتاد على أن يواصلا تعاونهما الوثيق لتزويد أقل البلدان نموا بالمساعدة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمنظمة التجارة العالمية. ومن المقرر أن يعقد اجتماع في حزيران/يونيه ١٩٩٩، لكبار المسؤولين من اللجنة والأونكتاد والبنك الآسيوي الإنمائي يتناول نهج لوضع خطة تجارية إيجابية لعام ٢٠٠٠ وما بعدها لصالح أقل البلدان نموا من أعضاء اللجنة.

٢٣ - وفي إطار مشروع للأونكتاد عن العولمة وتحرير الاقتصاد والتنمية البشرية المستدامة، شاركت اللجنة في اجتماع للخبراء عقد في شباط/فبراير ١٩٩٩ في جنيف تحت شعار "إطار عمل مفاهيمي وتنفيذي لتحليل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على نحو يساعد على تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤ - تواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التعاون مع الأونكتاد في عدة مجالات تتضمن إعداد دراسات عن آثار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأربع دراسات حالات إفرادية عن أوروغواي والأرجنتين والبرازيل وشيلي، فضلا عن ورقة موجزة وتقديم الدعم التقني للأونكتاد لتنسيق الآراء الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي داخل مجموعة الـ ٧٧ وفي مؤتمر الأونكتاد العاشر، فضلا عن تنسيق موقفها استعدادا للجولة الجديدة من المفاوضات التي ستجريها منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٠. وشاركت اللجنة أيضا في الاجتماع التقني الأول للمبادرة

الجديدة للأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة البلدان النامية على مجابهة التحديات وآثار العولمة (جنيف في عام ١٩٩٩). ووافقت اللجنة على تمويل دراسات الحالات الإفرادية المزمع إجراؤها لهذا الغرض في أمريكا اللاتينية.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تعاون الأونكتاد واللجنة لمساعدة بلدان أمريكا الوسطى ومنظمات إقليمية مثل لجنة أمريكا الوسطى للنقل البحري والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، أي وضع مشاريع وحلقات عمل للنقل المتعدد الوسائط، وتم أيضا تبادل الخبرات والمعلومات بشأن التجارة والكفاءة كتسهيل النقل، والتبادل الإلكتروني للبيانات في مجال النقل ووضع تدابير لتقييم كفاءة التجارة.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٦ - أعطت مذكرة التفاهم الموقعة في عام ١٩٧٧ بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد زخما شديدا للتعاون في عدد من المجالات. وبالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٩٨ اجتماعا لفريق مخصص من الخبراء لمتابعة المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية ليكون منتدى لمناقشة استعدادات البلدان الأفريقية للمؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة التجارية العالمية. وكان التقرير مساهمة هامة في مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين الذي عقد في هراري، وكان بمثابة اجتماع إقليمي للبلدان الأفريقية للتحضير للمؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية.

٢٧ - وتتعاون اللجنة والأونكتاد أيضا مع منتدى الأسواق الأفريقية لرؤوس الأموال بشأن مشروع شامل للترويج لأسواق رؤوس الأموال في أفريقيا، يرمي إلى تقييم الاحتياجات اللازمة لتطوير أسواق رأس المال وزيادة قدرة البورصات المحلية من خلال تعزيز دور المؤسسات الإقليمية دعما بذلك للبلدان الأفريقية في استراتيجياتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بأسواق رأس المال وفي تدريبها للعاملين في تلك الأسواق من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية والدورات الداخلية وإسداء الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لتطوير وإدارة وتشغيل وتنظيم أسواق رؤوس الأموال وتمويل الدراسات المشتركة في المناطق التي تتطلب أن تتخذ بشأنها اجراءات لتعزيز رؤوس الأموال وتحسين الأطر الناظمة لها، وتعزيز التعاون الإقليمي بين الرابطات المالية التابعة للقطاع الخاص وبورصات الأوراق المالية والسلطات القائمة بوضع نظم تلك البورصات والقيام بدراسة جدوى إنشاء أسواق إقليمية لرؤوس الأموال وبورصات للأسهم. وفي هذا الصدد تتعاون اللجنة مع الأونكتاد مع منتدى الأسواق الأفريقية لرؤوس الأموال في تنظيم "مؤتمر دولي شعاره عولمة الأسواق الأفريقية لرأس المال: المخاطر والأرباح" المزمع عقده في أكرا، في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وتتضمن بنود جدول أعمال المؤتمر بندا عنوانه: التدفقات الرأسمالية العالمية: المخاطر والفرص بالنسبة للأسواق الأفريقية لرؤوس الأموال والسمسرة والأعمال المصرفية الاستثمارية وآخر عنوانه "مائدة مستديرة عن بورصات الأسهم" وبندا عنوانه "مائدة مستديرة عن صناديق الاستثمار المفتوحة وصناديق الاستثمار المشتركة".

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٨ - وقعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والأونكتاد مذكرة تفاهم في عام ١٩٩٧ لتأمين استمرار التعاون في مجالات مختارة تهم كليهما مثل توثيق الصلات بين البحث وأنشطة تحليل السياسات على المستويين الإقليمي والعالمي وإجراءات متابعة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وتطوير أسواق رؤوس الأموال والجوانب المتعلقة بالسياسات التجارية في المسائل البيئية والاستثمارات التجارية الأجنبية والتنمية الاقتصادية وكفاءة التجارة واتفاقات الشراكة بين أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاون في بناء القدرات المؤسسية. وسيعقد حسبما تنص عليه مذكرة التفاهم، اجتماعان بين رئيسي المنظمتين لمناقشة ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الواقعة في المجالات المذكورة.

٢٩ - ومن الأمثلة المحددة على أنشطة التعاون التي أجريت مؤخرا الحلقة الدراسية التي عقدتها اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بشأن كفاءة التجارة وهي حلقة قدم فيها الأونكتاد مساهمات كبيرة والاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بيروت في أيار/مايو ١٩٩٨ ونُظم بالتعاون بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتجري الاستعدادات لتنظيم حلقة دراسية إقليمية مشتركة بين اللجنة والأونكتاد بشأن الآثار المترتبة على القرار المتعلق بالتجارة الذي اتخذته لجنة البيئة في منظمة التجارة العالمية. ومن المزمع القيام بأنشطة تعاونية أخرى في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وفي توسيع دائرة المواضيع التي يتناولها منشوران للأونكتاد هما: تقرير التنمية في العالم وتقرير الاستثمار في العالم لتضمينهما مزيدا من المعلومات والتحاليل المتعلقة بالبلدان الأعضاء في اللجنة.

٣ - التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك إمكانات اشراك اللجان مشاركة فعلية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

(أ) التعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٠ - دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية على التعاون على مدى السنين وفقا لولايات واختصاصات كل منها باعتبارها وكالات لتمويل وتنفيذ الأنشطة التشغيلية وتعاون معها كذلك في تحديد الأولويات بالنسبة للبرامج المشتركة بين عدة بلدان والبرامج الإقليمية. وقد شُدد بدرجة أقل مما كان في السابق على دور البرنامج الإنمائي كممول (انظر DP/1999/10)[1] وذلك لعدة أسباب منها تسليم البرنامج بأن ثمة في بعض المناطق قدرات كبيرة للتنمية البشرية المستدامة. وهذا ما ينشئ فرصا جديدة للتعاون وللقيام بمبادرة مشتركة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في عدة مجالات من بينها مساعدة الدول الأعضاء على تحديد الأولويات فيما يتعلق بالبرامج المشتركة بين عدة بلدان والبرامج الإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي وإقامة صلات بين البرامج الإقليمية والبرامج القطرية ولا سيما في سياق المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتعزيز التعاون الأقاليمي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية اللذين لا يزال فيهما للتمويل دور هام. ويرحب الأمين العام في هذا الصدد بالمناقشات التي أجريت في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة، أثناء الدورة العادية

الثانية لعام ١٩٩٩ المعقودة في نيويورك من ١٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل التي شددت فيها وفود كثيرة على أهمية أن يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون الإقليمي ولا سيما من خلال اللجان الإقليمية (انظر DP/1999/L.9، الفقرة ١٤).

٣١ - وتماشيا مع الإرشادات التي قدمها المجلس في المرفق الثالث من قراره ٤٦/١٩٩٨، ومع برنامج الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، عقد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير المعاون للبرنامج الإنمائي ومديرو المكاتب الإقليمية للبرنامج، اجتماعا مشتركا في خريف عام ١٩٩٨ للنظر في سبل تعزيز أنشطة التعاون والتنسيق التي يقومون بها على المستويين الإقليمي والمشترك بين عدة بلدان بما في ذلك إعادة تنشيط فرقة العمل المشتركة بين البرنامج واللجان الإقليمية التي أنشئت في عام ١٩٩٥. واتفق على ضرورة وضع مشروع اتفاق استراتيجي بين اللجان الإقليمية والبرنامج ليتسنى تعزيز التعاون بينهما لخدمة الدول الأعضاء بمزيد من الكفاءة على أساس اشتراكهما في إبلاغ رسالة موجهة من الأمم المتحدة، وتكامل أنشطتهما. ويعالج هذا المشروع الذي أوشكت صيغته النهائية على أن تصبح جاهزة، مسائل من قبيل إعادة تنشيط فرقة العمل المشتركة بين البرنامج الإنمائي واللجان الإقليمية وعقد اجتماعات مشتركة سنوية على مستوى الرؤساء التنفيذيين وعلى مستوى كبار الموظفين وتحديد مراكز التنسيق داخل كل منظمة وإجراء مشاورات بشأن وضع البرامج والمشاركة في الاجتماعات الإقليمية للجان والبرنامج بما فيها اجتماعات التنسيق الإقليمية السنوية التي يترأسها نائب الأمين العام والعمل معا على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بالمسائل الأساسية والاضطلاع بصورة مشتركة بمشاريع رائدة وقيام البرنامج الإنمائي بتمويل بعض مشاريع اللجان الإقليمية، والتعاون الأقاليمي مع إشراك البرنامج الإنمائي ولجنتين أو أكثر من اللجان الإقليمية، وقيام البرنامج الإنمائي بتسهيل المشاركة الفعلية للجان الإقليمية في عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٢ - وقدمت اللجان الإقليمية برامج عملها المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، سواء كان ذلك مباشرة عبر البرنامج الإنمائي أو من خلال الآلية الاستشارية القائمة في إطار اللجنة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالرغم من استمرار التعاون مع البرنامج الإنمائي فإن دوره كممول لمشاريع لجان إقليمية قد تراجع كثيرا بصفة عامة. ويرد أدناه سرد بالأنشطة المحددة التي اضطلع بها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣٣ - زودت اللجنة الاقتصادية لأوروبا البرنامج الانمائي بنسخ من نشرية اللجنة "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية" التي أصبحت تصدر الآن في ثلاثة أعداد كل سنة لأن تحليل السياسات الوارد في التقرير قد يكون مفيدا جدا لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها على نحو ما شدد عليه مؤخرا في مذكرة إرشادية صدرت عن لجنة التنسيق الإدارية بشأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وتبدي اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا تعليقات على تقارير المنسقين المقيمين للبرنامج الإنمائي في بلدان منطقة أوروبا مما يؤمن أن تتضمن تلك التقارير معلومات تتعلق بأنشطة اللجنة في هذا البلد أو ذاك.

٣٤ - وفيما يتعلق بالمشاريع، تعمل اللجنة على وجه التحديد على نحو وثيق مع البرنامج الإنمائي في ميدان الاحصاءات. وتمثل جولة احصاءات السكان في عام ٢٠٠٠ أشد الشواغل إلحاحا بالنسبة لجميع المكاتب الاحصائية تقريبا في البلدان المارة بفترة الانتقال والتي تتعاون معها اللجنة. ذلك أن تلك البلدان في حاجة كبيرة إلى إجراء إحصاءات ولكنها تفتقر كثيرا للموارد اللازمة للقيام بهذا العمل وتفتقر أيضا إلى الدعم التقني. وقد بدأت اللجنة منذ فترة في تقديم مساعدة في هذا الصدد ولا سيما من خلال المشاريع التي يمولها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهي تأمل في أن تستمر في القيام بهذا العمل خلال السنة القادمة وما بعدها، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأخرى.

٣٥ - وبرعاية من مشروع تحقيق الكفاءة في الطاقة بحلول عام ٢٠٠٠، يجري الآن تنفيذ مشروعين الآن يمولهما البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية (ما بين مليوني دولار وثلاثة ملايين دولار لكل منهما) ويتعلقان بإنشاء منطقتين لعرض الكفاءة في استخدام الطاقة في كل من كابروفو (بلغاريا) وفلاديمير (الاتحاد الروسي). ويجري الآن تنفيذ هذين المشروعين من خلال مكتبي البرنامج الإنمائي في موسكو وصوفيا. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا المساعدة التقنية إلى مشروع للبرنامج الانمائي يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات والحد من الآثار البيئية المعاكسة باستخدام موارد الخشب ومخلفاته لإنتاج الطاقة الحرارية في بيلاروس.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب الاقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة للبرنامج الإنمائي بمعية اللجنة وبالتعاون مع مركز جامعة هارفارد للتنمية الدولية، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في نيويورك، حوارا بشأن حلول معالجة الأزمة في روسيا والتطورات الأخيرة في أمريكا اللاتينية وبشأن اصلاح الهياكل الأساسية المالية العالمية. وقد اتجه التفكير نحو القيام بأنشطة المتابعة في شكل موائد مستديرة تنظم على المستوى القطري.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣٧ - يستند تنظيم البرنامج السادس المشترك بين الأقطار لآسيا والمحيط الهادئ، الذي تغير اسمه ليصبح إطار التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٧-٢٠٠١)، إلى ثلاثة مجالات للبرامج المواضيعية، ألا وهي التنمية البشرية والإنصاف؛ وإدارة البيئة والموارد الطبيعية؛ والبيئات الاقتصادية التمكينية والسياسة العامة. وبناء على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت اللجنة مخططا تفصيليا لما يمكن أن تسهم به من أجل استحداث مشاريع محددة تدخل ضمن البرامج المواضيعية لإطار التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بفترة الإطار الأول (١٩٩٧-٢٠٠٠)، وافق البرنامج الإنمائي على ثلاثة مشاريع تضطلع اللجنة بتنفيذها، ويدخل أحد هذه المشاريع ضمن الموضوع المتعلق بالتنمية البشرية والإنصاف، أما المشروعان الآخران فهما ضمن البرنامج المتعلق بنوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنفيذ مشروعين صغيرين في إطار ترتيبات التعاقد الفرعي فيما بين الوكالات القائمة بينها وبين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وذلك بهدف تحسين الصلات التجارية

بين البلدان الجزرية الواقعة في جنوب المحيط الهادئ وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٨ - ازداد التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨، إثر التوصل إلى اتفاق يرمي إلى زيادة الأنشطة المشتركة على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في الميادين المتصلة بالتخفيف من وطأة الفقر، وإعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية ودون الإقليمية، والبيئة.

٣٩ - واستنادا إلى هذا الاتفاق العام، شرعت اللجنة في العمل في مجال الآثار المترتبة على سياسة الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالعمالة، وتوزيع الدخل، والفقر؛ فضلا عن العمل في مشروعين صغيرين يتعلقان بالصكوك البيئية والشروط البيئية اللازمة لبرنامج التكامل للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وقد عملت اللجنة أيضا كوكالة متعاونة في العديد من المشاريع القطرية، التي يتعلق بعضها بتقارير التنمية البشرية الوطنية. وخلال عام ١٩٩٨، قامت اللجنة بتنفيذ مشاريع مولها البرنامج الإنمائي بمبلغ ١,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يتعلق منه مبلغ ٠٠٠ ٥٣٠ دولار للأنشطة الإقليمية، ومبلغ ٠٠٠ ٨٧٠ دولار بالمشاريع الوطنية. وكوسيلة أخرى لتعزيز التعاون، دعا البرنامج الإنمائي اللجنة للمشاركة في اجتماع المنسقين المقيمين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحلقة العمل التي عقدها هؤلاء المنسقون في كارتاهينا دي إنديا س، في آذار/ مارس ١٩٩٩.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤٠ - تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طائفة واسعة من الأنشطة، ويربط بينهما عدد من آليات التنسيق. فعلى سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي قدرا كبيرا من الدعم المالي للاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي نظمتها اللجنة على سبيل المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتعمل اللجنة في الوقت الراهن بمثابة الوكالة التنفيذية للعديد من المشاريع التي يمولها البرنامج الإنمائي، بما في ذلك مشاريع تتعلق بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين في أفريقيا، ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا، وبناء القدرات في مجال تحليل السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي وبرمجتها؛ وبرنامج الزراعة المستدامة والإصلاح البيئي.

٤١ - وتشترك اللجنة مع البرنامج الإنمائي في الاضطلاع بدور الوكالة الرائدة لتنفيذ العنصر المتعلق بشؤون الحكم في مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا. وفي هذا الصدد، شرع البرنامج الإنمائي واللجنة في عقد سلسلة اجتماعات سنوية للمنتدى الأفريقي المعني بشؤون الحكم منها اثنتان عقدتا بالفعل في عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨. ويوفر هذا المنتدى محفلا لتبادل الآراء فيما بين ممثلي الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وشركائهم، بشأن حالة شؤون الحكم في أفريقيا. ومن المقرر أن يعقد المنتدى الثالث في مالي في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وأن يركز على مرحلة ما بعد النزاع، وبناء السلام، والتنمية.

٤٢ - وكثيرا ما تشترك اللجنة والبرنامج الإنمائي في الاجتماعات الحكومية الدولية أو غيرها من الاجتماعات ذات المنحى المتعلق بالسياسات العامة التي يعقدها كل منهما. فعلى سبيل المثال، اشتركت اللجنة في الاجتماع الذي عقده البرنامج الإنمائي للممثلين المقيمين في أفريقيا، في كوتونو، في شباط/فبراير ١٩٩٩، والذي كرس إحدى جلساته لبحث سبل تعميق التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبرنامج الإنمائي، واتفق على وجوب تكثيف التعاون بين المنظمتين فيما يتصل بوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج تتخذ من أفريقيا أساسا لها، إلى جانب الاضطلاع بالأعمال التحليلية بوصفها أساسا للدعوة في مجال مواجهة التحديات الاقتصادية - الاجتماعية التي تواجه أفريقيا؛ وكفالة تحويل الأطر والبرامج والمبادرات المتفق عليها على الصعيد الإقليمي إلى مشاريع ملموسة على الصعيد القطري؛ وزيادة حصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المشاريع الإقليمية التي يمولها البرنامج الإنمائي. وأخيرا، يشترك كل من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومدير البرنامج الإنمائي في رئاسة اللجنة التوجيهية لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا التابعة للجنة التنسيق الإدارية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٤٣ - حددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من أجل برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ عددا من المجالات ذات الأولوية في إطار كل من برامجها الفرعية المواضيعية الخمسة، وقارنت هذه الأولويات بالأولويات الموجزة في البرنامج الإقليمي للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ للمكتب الإقليمي للدول العربية التابع للبرنامج الإنمائي، وأحالت هذه القائمة إلى المكتب لأغراض التغذية الارتجاعية. وأحالت اللجنة أيضا هذه الأولويات إلى جميع مكاتب البرنامج الإنمائي في الدول الأعضاء في اللجنة للحصول على تعليقاتها، كما التمست المساعدة من هذه المكاتب في تحديد مراكز التنسيق الحكومية.

٤٤ - ويتألف المجال الرئيسي للتعاون بين اللجنة والبرنامج الإنمائي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير من مشروع رائد يتعلق بالمتابعة المتكاملة الإقليمية للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة. ورغم أن تنفيذ التوصيات المنبثقة من هذه المؤتمرات يظل مسؤولية الدول الأعضاء، فسوف توفر اللجنة والبرنامج الإنمائي، من خلال مشروع رائد، تدابير للدعم من قبيل الدعوة، ودعم أنشطة المؤسسات الوطنية، ووضع المؤشرات، وإنشاء شبكة من صانعي السياسات وكيانات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء لتبادل الأفكار والمعلومات على الصعيد الإقليمي. وسوف يدعم البرنامج الإنمائي تنفيذ هذا المشروع بمبلغ ٠٠٠ ٥٢٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة على فترة مدتها ثلاث سنوات بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتشترك أيضا منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في هذا المشروع الذي يستند إلى الأنشطة التي تضطلع بها كل وكالة مشاركة في مجال متابعة المؤتمرات العالمية. وقد وضعت خطة عمل تفصيلية للأنشطة المعتزم أن تضطلع بها اللجنة طيلة فترة المشروع، بالتعاون مع الدول العربية المعنية، والمنظمات الإقليمية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، اختير عدد من الأنشطة المحددة لتنفيذه أثناء فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ضمن دور البرنامج الفرعي المتعلق بتحسين نوعية الحياة. وتشمل

المجالات الأخرى للتعاون بين اللجنة والبرنامج الإنمائي عدة أنشطة مشتركة للتخفيف من وطأة الفقر في المنطقة.

(ب) مشاركة اللجان الإقليمية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٤٥ - توخت مبادرة الأمين العام للإصلاح، فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه اللجان الإقليمية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أن يكون هذا الإطار إطارا وحيدا تندرج ضمنه جميع برامج الأمم المتحدة للمساعدة على الصعيد القطري، وتشترك في الأهداف والإطار الزمني، من أجل تحقيق التعاون الموجه نحو بلوغ الأهداف، وتماسك البرامج، والتعزيز المتبادل (انظر A/51/950، الفقرة ١٦١). ولهذا الأمر أهمية للجان الإقليمية، بالنظر إلى أن كل من أعمالها التحليلية والتنفيذية، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، تتصل بالعمليات الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري. بل إنه من الممكن، من خلال الإطار التعاوني الذي يوفره إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تحسين فعالية المساعدة التي تقدمها اللجان الإقليمية. ومن ثم، اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثالث، الفقرة ١١، بإمكانية مشاركة اللجان الإقليمية مشاركة نشطة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالتالي، أكدت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٢/٥٣، الفقرة ٤١، الحاجة المتزايدة إلى إدماج البعد الإقليمي ودون الإقليمي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وشجعت المنسقين المقيمين، على أن يقوموا، بالتشاور الوثيق مع الحكومات، بكفالة زيادة المشاركة من جانب اللجان الإقليمية، مع مراعاة ولاياتها وبرامج عملها المتفق عليها، في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء.

٤٦ - ويجري الآن وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ من خلال المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك، ولإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي أشركت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية اللجان الإقليمية مشاركة كاملة في إعدادها.

٤٧ - وتسلم هذه المبادئ التوجيهية، في جملة أمور، بأن التقييم القطري المشترك يهيئ فرصة رئيسية للمشاركة أمام الوكالات غير المقيمة، بما فيها اللجان الإقليمية. وفيما يتعلق بالصلات القائمة مع البعد الإقليمي للتنمية، تنص المبادئ التوجيهية على أن التقييم القطري المشترك ينبغي أن يشتمل عادة على الشواغل والمبادرات الإقليمية، وعلى أي عنصر آخر يعتبر ذا صلة بالتحليل. ويضم هذا خطط العمل الإقليمية التي تسفر المؤتمرات والاتفاقيات العالمية، وكذلك الاتفاقات الإقليمية عن صياغتها واعتمادها. وينبغي في نطاق هذه المبادئ التوجيهية مراعاة الجهود التعاونية الأخرى التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، من قبيل مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا، والاستناد إلى هذه الجهود. وفضلا عن ذلك، أشارت المبادئ التوجيهية، فيما يتعلق بالأفرقة المواضيعية القائمة على الصعيد القطري، إلى أنه يمكن أيضا لهذه الأفرقة أن تستفيد من الاتصالات القائمة مع الأفرقة المواضيعية ذات الصلة المنشأة فيما بين الوكالات على الصعيد الإقليمي. وفيما يتعلق بأسلوب المشاركة، تنص المبادئ التوجيهية على أنه ينبغي للمنسقين المقيمين تسهيل مشاركة الوكالات غير المقيمة، من خلال الاستعانة بالاتصالات الالكترونية، فيجري، على سبيل المثال، تقديم وثيقة التقييم القطري المشترك عن طريق البريد الإلكتروني، والتماس تعليقات الوكالات.

٤٨ - وعلى نفس الغرار، تشجع المبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في تحديدها للشركاء الرئيسيين، على أمور من بينها المشاركة من جانب مؤسسات الأمم المتحدة، ضمن نظام المنسقين المقيمين، بغض النظر عما إذا كان لها تمثيل على الصعيد القطري، كما تنص على وجه التحديد على زيادة المشاركة من جانب اللجان الإقليمية، مع مراعاة ولاياتها وبرامج عملها المتفق عليها، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣. ويشمل نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في جملة أمور، المسائل الإقليمية ودون الإقليمية التي لها أهمية ماسة لبلد من البلدان، بما في ذلك المبادرات المحددة للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، ينبغي لأهداف المساعدة أن تعكس، في جملة أمور، الاعتبارات الإقليمية والاعتبارات المشتركة بين الأقطار.

٤٩ - وقد ركزت المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك ولإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على حد سواء على قيمة التعاضد والتكامل، وهي توفر فرصة حاسمة لمؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، لتعزيز التعاون على الصعيد القطري، على النحو المتوخى في مقترحات الأمين العام للإصلاح. بيد أن قيمة وأهمية هذه المبادئ التوجيهية تعتمد اعتمادا كاملا على فعالية تنفيذها. وفي ذلك السياق، تشكل المشاركة النشطة الموضوعية من جانب اللجان الإقليمية تحديا لكل من اللجان الإقليمية ذاتها ونظام المنسقين المقيمين لا يمكن مواجهته إلا من خلال عملية فعالة من التفاعل المستمر ويلزم توجيه ورصد مستمرين من جانب المجلس لكفالة الاتساق في استجابة كلا الجانبين لهذا التحدي.

باء - اللجان الإقليمية بوصفها التعبير الإقليمي عن الأمم المتحدة

١ - جلسات الاستماع الإقليمية التي ستعقد تحضيرا للجمعية العامة للألفية

٥٠ - إن قدرة اللجان الإقليمية على إطلاع أقاليمها على الشواغل العالمية وعرض الشواغل الإقليمية على المنتديات العالمية توضحها بشكل جيد للغاية الاجتماعات الإقليمية التحضيرية والخاصة بالمتابعة فيما يتعلق بالمؤتمرات العالمية الخمسة (انظر الفرع رابعا أدناه). وبالإضافة الى العملية المفضية الى الجمعية العامة للألفية وكجزء منها، طلب الأمين العام الى اللجان الإقليمية الخمس عقد جلسات استماع إقليمية يعتمد على نتائجها في تقريره المقدم الى الدول الأعضاء بمناسبة الجمعية العامة للألفية.

٥١ - وستضم جلسات الاستماع الإقليمية، المزمع عقدها خلال الأشهر الخمسة المقبلة بمقار اللجان الإقليمية، ممثلين للدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لمناقشة أفضل الطرق التي يمكن للأمم المتحدة أن تعزز بها أهداف ميثاقها خلال الألفية المقبلة. وستعقد هذه الجلسات يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ بالنسبة لمنطقة أوروبا، وفي أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بالنسبة لمنطقتي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد حضر جلسات الاستماع الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي عقدت يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، ١٠٧ من أعضاء الأفرقة والمشاركين من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحث

والقطاع الخاص ووسائط الإعلام، فضلا عن البرلمانيين والشخصيات العامة. وناقشت ثلاثة أفرقة مواضيع السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان، وشؤون الحكم. وكان من الواضح أن المشاركين كانوا يتطلعون الى تعزيز المنظمة خلال السنوات والعقود المقبلة. واعتبروا ذلك أفضل عنصر يمكنهم الاعتماد عليه لتحقيق السلم والتنمية والعدالة.

٥٢ - وستركز المناقشات بين أعضاء الأفرقة الرفيعي المستوى والحاضرين، الذين يتكونون من ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية والأكاديميين وقادة الرأي، على المجالات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها دورها في مجالات السلم والأمن، والتعاون الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم الإغاثة الإنسانية، وحقوق الإنسان. وستتألف جلسات الاستماع هذه من ثلاث أو أربع دورات مواضيعية متعاقبة وجزء ختامي سيُسعى خلالها الى تقديم اقتراحات ونتائج ملموسة ستحال بعد ذلك الى الأمين العام.

٢ - اجتماعات التنسيق الإقليمية برئاسة نائبة الأمين العام

٥٣ - أوصى الأمين العام، في تقريره عن اللجان الإقليمية في سياق برنامج لإصلاح الأمم المتحدة (E/1998/65)، بعقد اجتماعات سنوية برئاسة نائبة الأمين العام بين اللجان الإقليمية وكافة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وكياناتها المشاركة في أنشطة إقليمية أو أنشطة مشتركة بين الأقطار بهدف تعزيز أوجه التآزر وتجنب التداخل فيما بين جميع أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. واستجابة لهذه التوصية، التي أيدها في وقت لاحق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثالث، عقدت خمسة اجتماعات تنسيق إقليمية برئاسة نائبة الأمين العام بمقرات اللجان[٩] في ٩ شباط/فبراير و ١ آذار/ مارس و ٥ آذار/ مارس و ٦ أيار/ مايو و ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بالنسبة للمناطق التي تشملها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (عقد الاجتماع الإقليمي لمنطقة أفريقيا بمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على التوالي.

٥٤ - وأكدت نائبة الأمين العام خلال كل من الاجتماعات الخمسة على أن الغرض من هذه الاجتماعات عموما هو تحقيق تناسق أكبر بين الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وقد أحرز تقدم على الصعيد القطري وعلى صعيد المقر. وكان الغرض من اجتماعات التنسيق الإقليمية هذه هو تقديم الدعم لهذه العملية على الصعيد الإقليمي دون إيجاد طبقات بيروقراطية مرهقة ومكلفة. وأجرى كل اجتماع، برئاستها، استعراضا لآليات التعاون الموجودة على الصعيد الإقليمي بغية تقييم مدى ملاءمة الترتيبات والسبل المقترحة لتحسين الاستجابة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة لأولويات كل إقليم واحتياجاته.

٥٥ - وقد ساهمت مجموعة اجتماعات التنسيق الإقليمية في الجهود المبذولة لإيجاد فهم مشترك للاحتياجات والتحديات في كل إقليم ولتحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم

بعمل داعم فيها بصورة أكثر انسجاما. وأثناء استعراض مدى ملاءمة آليات التنسيق، اتفق على أنه ينبغي في كل الأحوال تعزيز الترتيبات الموجودة وجعلها ذات فعالية أكبر بدلا من إيجاد آليات جديدة. وستعقد اجتماعات منتظمة للمتابعة بغرض تبادل المعلومات وتحسين مستوى التنسيق عموما لما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة إقليمية برعاية الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية. وسوف تقوم آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات المنشأة حديثا باستعراض هذه التجارب وقد عرضت نتائج اجتماعات التنسيق الإقليمية على كل من اللجان الإقليمية التي كانت قد عقدت دورات خلال فصل الربيع من عام ١٩٩٩.

اجتماع التنسيق للمنطقة التي تشملها اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٥٦ - ضم الاجتماع الخاص بمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ممثلين من ٢٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة. واتفق في الاجتماع على أنه يمكن للمشاورات الإقليمية من هذا النوع أن تساهم بصورة كبيرة في (أ) ضمان الإدراك المشترك لما تعمله كل منظمة والتوصل الى إيجاد تقدير متبادل للخبرات والمزايا الثابتة؛ و (ب) إيجاد إدراك وتقييم مشتركين لاحتياجات المنطقة والاتجاهات الرائدة فيها والتحديات التي تواجهها؛ و (ج) على هذا الأساس، تحديد أهداف مشتركة بين كافة وكالات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة؛ و (د) بالتالي، تحديد الإجراءات الضرورية الواجب اتخاذها على الصعيد الإقليمي بهدف تعزيز هذه الأهداف.

٥٧ - كما أكد الاجتماع على الأساس المنطقي لتطوير المشاورات والأنشطة الإقليمية، نظرا لكون بعض القضايا ذات طبيعة إقليمية متأصلة ولا يمكن معالجتها على الصعيد القطري (مثلا تلوث الهواء وعبور الحدود). وعلاوة على ذلك، فإن النهج الإقليمي، الى جانب كونه يقدم طريقة ضرورية لمعالجة الشواغل والمشاكل الإقليمية، يبرز كذلك من خلال تبادل التجارب في المنتديات الإقليمية القضايا التي هي موضوع اهتمام مشترك بالنسبة لبلدان عديدة كما يبرز الفوارق الموجودة بين مجموعات من البلدان الموجودة داخل منطقة واحدة. ويمكن لهذا التبادل، الذي يمكن أن يشمل المسائل المتعلقة بالسياسة العامة والبرامج التنفيذية على السواء، أن يساهم في إيجاد الروابط الإقليمية الداخلية وأن يعزز ترابط المنطقة ككل على نحو أكثر تكاملا للإقليم.

٥٨ - ولوحظ في الاجتماع كذلك أن من الممكن أن تستفيد البرامج القطرية والبرامج الإقليمية بعضها من بعض وأن تتبادل المدخلات النافعة فيما بينها. وعلى سبيل المثال، فالعمل المعياري الذي يُنجز على الصعيد الإقليمي (المعايير والمبادئ التوجيهية المشتركة أو المنسجمة) يمكن أن يطور ويعزز في برامج المستوى القطري. ويمكن كذلك لدراسة القضايا المشتركة بين القطاعات والاعتماد المتبادل بين القطاعات، على المستوى الإقليمي، أن تساهم في عمليات تعديل البرامج الوطنية الموجودة أو وضع برامج جديدة استجابة للتقييم الجماعي لاحتياجات المنطقة والاتجاهات السائدة فيها وما تواجهه من تحديات. وفي مقابل ذلك، يمكن مناقشة البرامج القطرية الناجحة على المستوى الإقليمي بغرض تنفيذ برامج مماثلة لها في بلدان أخرى أو أجزاء أخرى من المنطقة، مع إجراء التعديلات حسب الاقتضاء. ويمكن لنتائج المشاورات

التي تجري في إطار نظام المنسقين المقيمين والآليات المرتبطة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن تقدم كذلك إسهامات مفيدة في المشاورات التي تجري على الصعيد الإقليمي.

٥٩ - كما اتفق في الاجتماع على ما يلي:

(أ) ضرورة إجراء تقييم مشترك للحالة في المنطقة في غضون الثلاثة أشهر المقبلة، مع قيام اللجنة الاقتصادية لأوروبا بدور التيسير وبالتعاون الوثيق مع مجموعة أساسية من الوكالات والصناديق والبرامج التي تركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية؛

(ب) أن هذا التقييم المشترك ينبغي أن يفضي الى زيادة تحديد المجالات ذات الأولوية لجهود التعاون في المنطقة. وفي هذه المرحلة، بدت بعض المجالات ذات الأولوية بالنسبة للتعاون فيما بين الوكالات على النحو التالي:

'١' الحد من الفوارق بين بلدان المنطقة وفي داخل هذه البلدان؛

'٢' السياسة العامة وبناء القدرات والمؤسسة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

'٣' خفض مستوى تعرض هذه الاقتصادات للصدمات الخارجية؛

'٤' سيادة القانون وحقوق الإنسان وإنفاذ القانون وتطوير التشريعات؛

'٥' العمل الوقائي من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

'٦' العلاقات مع منظمات المجتمع المدني؛

'٧' متابعة المؤتمرات الدولية؛

'٨' حشد الموارد؛

وسوف تستعرض هذه التجربة وتطوراتها اللاحقة في سنة ٢٠٠٠.

اجتماع التنسيق للمنطقة التي تشملها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦٠ - حضر اجتماع التنسيق للمنطقة التي تشملها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١٨ كيانا من كيانات الأمم المتحدة. وأقر الاجتماع بوجود التجمعات الجغرافية السياسية المختلفة وبتباين

الأحوال الاجتماعية الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكان من الواضح أن هذه المنطقة تتسم بوجود التناقضات الكبيرة. وكان لا بد للأمم المتحدة في سعيها لأن تكون ذات فعالية أكبر أن تراعي الفوارق الرئيسية في مستويات التنمية وإمكانيات التعاون بين بلدان المنطقة.

٦١ - وكانت التحديات والأولويات التي كانت تحتاج تعاونا مع الأمم المتحدة تدور حول: (أ) مشاكل الإنصاف داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك توزيع الثروات والدخول، فضلا عن التفاوتات الخطيرة بين الجنسين؛ (ب) والقضاء على الفقر مع التأكيد على حق التعليم الأساسي وارتفاع مستواه، وعلى صحة الشباب والمهارات العمرية، وعلى التنمية الريفية؛ (ج) والحكم وحقوق الإنسان وهذا يتناول طائفة واسعة من القضايا التي تتراوح بين إقامة المؤسسات وشمولية الخدمات؛ (د) والبيئة والتنمية المستدامة، وهو مجال يلقى اهتماما متزايدا نظرا لسرعة التنمية الاقتصادية في المنطقة.

٦٢ - وكانت الأولوية العليا مركزة على أهمية توثيق التعاون مع التجمعات الحكومية الدولية الرئيسية، خصوصا رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ولجنة جنوبي المحيط الهادئ. وقد اتضح أن بعض التحديات الملحوظة تستدعي التعاون بين كامل المنطقة (مثل البيئة)؛ بينما توجد تحديات أخرى تقتضي نهجا دون إقليمي (مثل قضايا الجنسين). كما أكد الاجتماع على ضرورة إيجاد معايير واضحة تقرر نوع التعاون المطلوب من منظمة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة مصالح البلدان والحكومات المعنية.

٦٣ - ولاحظ الاجتماع أن مختلف ترتيبات التنسيق والتعاون موجودة، وأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ كانت أول لجنة أقامت (منذ عام ١٩٩٣) جهازا رسميا للتنسيق، ألا وهو اللجنة المشتركة بين الوكالات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكانت مختلف اللجان الفرعية تهدف أساسا إلى متابعة اتفاقات المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة إقليميا.

٦٤ - ولاحظ الاجتماع أن اللجنة المشتركة بين الوكالات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ قد تشكلت لتسهيل العمل التعاوني للتصدي للاهتمامات الأساسية بين البلدان على المستوى الإقليمي، والاستفادة من القوة النسبية لكل وكالة، وتقليل الازدواجية والتداخل إلى أقصى حد. ومع أن الاجتماع رحب بالمبادرات المتخذة لتحديد مجالات وقضايا ذات أولوية خاصة للتعاون بين وكالات وهيئات الأمم المتحدة من خلال مختلف اللجان الفرعية للجنة المشتركة للوكالات، فقد لاحظ أن هناك مجالا لإمكانية تحسين الكفاءة والفعالية في اللجنة المشتركة، خصوصا من حيث العلاقات بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والوكالات التنفيذية.

٦٥ - واتفق الاجتماع على عدة نتائج منها: (أ) أن تتولى اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ قيادة عملية وضع "جدول أعمال للدعوة" نيابة عن منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، مع مراعاة خصائص كل منطقة دون إقليمية؛ (ب) أن تقود اللجنة المذكورة عملية إعادة دراسة اللجنة المشتركة بين الوكالات

لتشكيل هيكل اللجنة حسب جدول الأعمال المطلوب للدعوة والعمل؛ (ج) تحتاج كل وكالة إلى أن تدرس هيكلها الإقليمي من أجل زيادة التنسيق مع الأجهزة الحكومية الدولية ومع الأمم المتحدة؛ (د) أن تتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عملية المتابعة والإبلاغ بهذه القرارات.

تغطية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاجتماع التنسيق الخاص بالمنطقة

٦٦ - ضم اجتماع اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ممثلي ٢٢ كيانا للأمم المتحدة. وبعد تحليل الظروف والتحديات السائدة لظاهرة العولمة التي تواجه المنطقة، وبعد استعراض وتقييم مختلف آليات التنسيق الحالية المشتركة بين الوكالات، اتفق الاجتماع على تركيز الأولويات للتعاون المتبادل على قضايا: (أ) الإنصاف، (ب) والاندماج في الاقتصاد العالمي، (ج) البيئة، (د) الحكم، (هـ) تعبئة الموارد للتنمية. وهذه القضايا الأساسية هي التي يجب أن تملي عملية الدعوة، وأنشطة التحليل والتنفيذ التي تقوم بها الوكالات باعتبارها جزءا من عملية الاستجابة لحاجات المنطقة. كما قرر الاجتماع أيضا بذل مزيد من جهود التنسيق التي تشدد على قضية المساواة الاجتماعية. كما اتفق على مواصلة أساليب التعاون الحالية في المنطقة التي تقودها مختلف الوكالات، لا سيما لمتابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالأولويات الأخرى، مثل الحكم، والاندماج في الاقتصاد العالمي، اتفق الاجتماع على زيادة تبادل المعلومات كثيرا حول أنشطة الوكالات. كما قرر الاجتماع بذل إبداء اهتمام خاص لتنسيق الأنشطة في المنطقة الفرعية للبحر الكاريبي. وانطلاقا من نفس هذه الروح التعاونية، قرر الاجتماع دعوة مختلف المنظمات المتعددة الأطراف العاملة في المنطقة للانضمام إلى هذه المبادرة. وقد طلب وكيل الأمين العام من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تولي متابعة هذه الخطط التعاونية الجديدة وتنظيم اجتماعات سنوية للتنسيق الإقليمي.

تغطية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاجتماع التنسيق الخاص بالمنطقة

٦٧ - كان اجتماع منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي حضره ٢٣ كيانا للأمم المتحدة يعمل في أفريقيا، يدور حول ثلاث مسائل رئيسية: ما هي رؤية الأمم المتحدة للعمل في أفريقيا؟ وهل هناك أسلوب متماسك للأمم المتحدة في تنفيذ هذه الرؤية؟ وما مدى فعالية آليات التنسيق هذه؟ وبعد أن لاحظ الاجتماع كثرة البرامج والمبادرات، أبدى شكه في فعالية آليات التنسيق الحالية الخاصة بهذه البرامج. وأكد الاجتماع ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى القطري الإقليمي ودون الإقليمي. كما شدد على ضرورة الاستعراض الدوري لمدى إنجاز المنظومة للأهداف والمقاصد المتفق عليها بالنسبة لأفريقيا.

٦٨ - وقد اتفق الاجتماع على ضرورة تشكيل معالم تصور الأمم المتحدة لعملها في أفريقيا وتحديده حسب الأولويات التي تتفق عليها أفريقيا. وحيث أن هذه الأولويات تتطور باستمرار، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى استعراض هذه الأنشطة وتعديلها تبعا لذلك. وقد رئي أن من المستحب إدخال ترتيبات التنسيق الحالية في صلب الأنشطة الرئيسية وتبسيطها بدلا من خلق آليات جديدة.

٦٩ - واتفق الاجتماع على أن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا قد تعتبر مؤقتا أنسب آلية لتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، وأنه يمكن إدخال مواضيع فرعية جديدة إضافية أو تجميعها حسب الاقتضاء، فهذه الآلية المعدلة تسهل تقاسم المعلومات بين الوكالات، وتحدد الأهداف والأولويات، وتعمل دوريا على رصد المستهدفات المنجزة.

٧٠ - وقد طلب رؤساء اللجنة التوجيهية للمبادرة الخاصة التابعة للجنة التنسيق الإدارية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبرنامج الإنمائي) بإعداد تقرير يحمل مقترحات مفصلة عن كيفية قيام المبادرة الخاصة بهذا الدور التنسيقي. وسيعد هذا التقرير بالتشاور مع الكيانات المشاركة وسيعرض على وكيل الأمين العام لاعتماده خلال ثلاثة شهور. وسيكون دور المبادرة الخاصة، باعتبارها جهازا للتنسيق، موضع الاستعراض بعد عامين.

٧١ - ونظرا لارتفاع الأولوية التي تبديها منظومة الأمم المتحدة بأفريقيا، ولإظهار فعالية عمل الأمم المتحدة للدول الأعضاء في المنطقة، شدد الاجتماع على زيادة التعاون المتسق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة خلال عملها معا.

تغطية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) لاجتماع التنسيق الخاص بالمنطقة

٧٢ - حضر اجتماع التنسيق الخاص باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٨ كيانا من الأمم المتحدة. وقد أظهرت المناقشة المستفيضة الموضوعية شدة الالتزام بالتنسيق والتعاون الإقليمي. وتم استعراض أمثلة على الشراكات الناجحة. ولاحظ الاجتماع وجود حالات غير ضرورية من الازدواجية والتداخل التي ينبغي تفاديها. وشدد على أهمية تحقيق التكامل بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة من أجل خدمة حاجات المنطقة بشكل أفضل. وتم الاتفاق على أن اتساق الجهود بين الكيانات المعنية ضروري لحشد موارد إضافية لأنشطة التنمية في المنطقة. وفي هذا الصدد بدر اعتراف بأهمية المؤسسات المالية الدولية.

٧٣ - وقد رئي أن إجراء تقييم مشترك للقضايا الإقليمية ضروري لرفع مستوى الترتيبات والآليات التنسيقية الحالية. وقد تم التشديد على ضرورة مراعاة ولايات وعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومراعاة أهداف وأنشطة المنظمات غير الحكومية. وقد ظهر تأكيد على الصلة بين قضايا السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في المنطقة.

٧٤ - وقد اتفق الاجتماع على أن فريق التنسيق المشترك بين الوكالات هو أنسب محفل لوضع استراتيجية أو رؤية من جانب منظومة الأمم المتحدة لمنطقة غربي آسيا. وقد كُلفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بمهمة الدعوة إلى عقد هذه الاجتماعات. ويمكن أن يكون العمل الجاري للاستعداد للاحتفال بمرور ٢٥ عاما على إنشاء اللجنة دافعا لعملية صياغة هذه الرؤية أو الاستراتيجية المشتركة من جانب منظومة الأمم المتحدة.

٧٥ - ورغم أن الفريق يجمع بين كافة كيانات الأمم المتحدة النشطة في المنطقة، فقد اتفق المشتركون على أن يكون خفيفا ومرنا، وعلى أن لا يعالج موارد مستعصية. كما اتفق الاجتماع على تقييم هذه الاستراتيجية ومقدار تأثيرها في أنشطة منظومة الأمم المتحدة في المنطقة بعد عام واحد.

٧٦ - وقد عقدت الإسكوا أول اجتماع لمتابعة اجتماع الفريق برئاسة وكيل الأمين العام يوم ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٧٩. واتفق الاجتماع على تغيير اسم الاجتماع إلى اجتماع فريق التنسيق الإقليمي للأمم المتحدة؛ وعلى أن تكون الإسكوا أمانة هذا الاجتماع؛ وعلى عقد اجتماعات الفريق مرتين سنويا؛ وعلى إنشاء صفحة الكترونية على الشبكة العالمية لإيداع الوثائق والمعلومات عن الأنشطة الإقليمية لمؤسسات الأمم المتحدة؛ مثل اتفاقات وجداول الاجتماعات وقوائم المنشورات الاحصائية ومواد التدريب والمواد الأخرى؛ وعلى تخصيص جهة للتنسيق داخل كل منظمة وتزويد الإسكوا بالمواد ذات الصلة، وعلى أن تبدأ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بإنشاء جهاز لوضع شبكات تسهيلا للاتصال بين أعضاء الفريق وأمانة الفريق.

٧٧ - وعلى الصعيد الفني، اتفق الاجتماع على النظر في وضع إطار عمل استراتيجي مشترك يحدد أولويات العمل على المستوى الإقليمي؛ وعلى العمل على تعزيز قدرة الدول الأعضاء لانتاج معلومات احصائية موثوقة؛ وعلى أن تقدم كل منظمة إلى أمانة الفريق في موعد غايته نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ملاحظات يتراوح حجمها بين ثلاث وخمس صفحات عن أثر ونتائج اتفاقات منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة، من منظور ولاية كل منها.

٣ - التعاون مع الهيئات الإقليمية الأخرى

٧٨ - تتعاون جميع اللجان الإقليمية تعاونا موسعا ومنذ أمد بعيد مع مختلف الهيئات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمة ودون الإقليمية في مناطقها الخاصة بها. وفي كثير من الحالات، تضع صكوك رسمية، مثل مذكرات التفاهم و/أو الترتيبات المؤسسية، مثل الاجتماعات والشبكات المشتركة، الأساس للتعاون وللاستعراضات الدورية لأوجه التطور في علاقاتها. وحسبما أشير إليه أعلاه، أقر المجلس في قراره ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثالث، الفقرة ١٢، هذا البعد الهام لعمل اللجان الإقليمية وأيده بوصفه جزءا من الآفاق المؤسسية الخاصة بها، مما شجع اللجان الإقليمية على تكثيف تعاونها وتبادلها المنتظم للمعلومات على النحو الذي تحدده هيئاتها الحكومية الدولية مع الهيئات والمؤسسات والشبكات الإقليمية ذات الصلة.

٧٩ - وترد تفاصيل تتعلق بالتعاون بين اللجان الإقليمية والهيئات الإقليمية الأخرى في مناطقها الخاصة بها في الإضافة ١ (E/1999/14/Add.1).

جيم - التدابير التي تضطلع بها اللجان الإقليمية من أجل تعزيز عملية الإصلاح وتحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٨٠ - وأجرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ١٩٩٥ استعراضا متعمقا لتوجهاتها الاستراتيجية، ولهيكلها الحكومي الدولي ولطرائق عملها. وتوج هذا الاستعراض تحضير إعلان يتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي في أوروبا وبخطة عمل وثيقة الصلة بالموضوع اعتمدتهما اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها اليوبيلية التي عقدت في عام ١٩٩٧ وأيدهما بالتالي المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧.

٨١ - وأنشئ فريق الخبراء المعني ببرنامج العمل وفقا لخطة عمل المجلس الاقتصادي لأوروبا. وقدم الفريق المشورة إلى اللجنة بشأن برنامج عملها وطريقة إدخال التعديلات عليه، مع مراعاة الأولويات الناشئة في المنطقة والتغييرات المتوقعة في حجم الموارد. وتمثلت المهمة الأولى التي حققها الفريق في إنشاء نظام لتحديد أولويات برنامج الذي ستتبعه جميع الهيئات الفرعية الرئيسية. ويشكل كل من عملية تحديد الأولويات هذه وعمل الفريق آلية مفيدة يمكن للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تكيف من خلالها أنشطتها بحيث تجعلها أكثر استكمالا واستجابة للوقائع المتغيرة في المنطقة.

٨٢ - وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بكل من أداء البرنامج وإيلاء المزيد من التركيز مؤخرا على تحقيق النتائج، عملت أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنشاط لوضع مؤشرات للأداء من أجل تقييم جودة الأنشطة وأثرها.

٨٣ - وطالبت خطة العمل بإدماج الاهتمامات الأربعة الشاملة للقطاعات في جميع ميادين عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا: التنمية المستدامة، وتعميم منظور مراعاة نوع الجنس، والاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ومشاركة الأوساط التجارية.

٨٤ - وتم إدماج التنمية المستدامة في عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا واتخذ المزيد من الخطوات في عدد من الميادين. ومثال ذلك، الكفاءة في استخدام الطاقة، وهي مسألة تتعلق مباشرة بالتنمية المستدامة، التي أصبحت جزءا رئيسيا من عمل لجنة الطاقة المستدامة. وستعتمد كذلك اللجنة ذاتها مجموعة من المسائل والتوصيات المتعلقة بالسياسات الإقليمية، كجزء من عملية التحضير للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التي ستكون الطاقة موضوعها الرئيسي. وإضافة إلى ذلك، تركز الآن الأنشطة التي تقع ضمن إطار لجنة الأخشاب على التنمية المستدامة للغابات وقطاع الأخشاب.

٨٥ - وعلى الرغم من أن تعميم مراعاة نوع الجنس يشكل جهدا أكثر حداثة، أحرز التقدم على جبهات عديدة. فعلى سبيل المثال، تتضمن الآن الدراسة الاستقصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا وبشكل منتظم تحليلا للعمالة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من منظور نوع الجنس. وفي ميدان إحصاءات نوع الجنس، يجري الإعداد لميدان خاص عن الإحصاءات في برنامج العمل التابع للمؤتمر المعني بالإحصاءات الأوروبية، ولإصدار عن النساء والرجال في أوروبا وفي أمريكا الشمالية، اللذين سيمثلان مدخلان إقليميان في استعراض عام ٢٠٠٠ المتعلق بتنفيذ منهاج عمل بيجين.

٨٦ - ولا يزال الدعم المقدم للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال يمثل محور اهتمام مركزي في برامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما في أنشطتها التنفيذية. وتكثفت أنشطة التعاون التقني في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالتجمعات دون الإقليمية، وبخاصة المبادرة التعاونية في جنوب شرقي أوروبا ومشاريع دون إقليمية مثل برنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات وسط آسيا.

٨٧ - وفيما يتعلق بمشاركة الأوساط التجارية، أنشئ فريق عامل مخصص معني بالعلاقات مع الأوساط التجارية للنظر في علاقات اللجنة مع الأوساط التجارية. ووجد الفريق العامل أنه من المفيد استكشاف مزيد من الطرق لتعزيز تلك العلاقة ووجهت الدعوة للهيئات الفرعية الرئيسية لاستعراض التعاون مع الأوساط التجارية في ميادين العمل الخاصة بها بغية تقييم تجربتها السابقة واستنتاج الدروس منها. وستحيل بالتالي الهيئات الفرعية الرئيسية استنتاجاتها إلى اللجنة في عام ٢٠٠٠.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٨٨ - وامتثالا لقرار اللجنة رقم ١/٥٣ المتعلق بإعادة تشكيل هيكل مؤتمر اللجنة، قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والخمسين المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٨ تبسيط هيكل البرنامج الذي يتألف من عشرة برامج فرعية حالية إلى سبعة برامج فرعية وأن يصبح ذلك نافذا اعتبارا من فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وضمن إطار الهيكل المنقح للبرنامج، أُدمج البرنامجان الفرعيان "التعاون الاقتصادي الإقليمي: التجارة والاستثمار" و "التعاون الاقتصادي الإقليمي: الصناعة والتكنولوجيا" في برنامج فرعي واحد بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي الرامي إلى تعزيز الاستثمارات التجارية والصلات التكنولوجية وتسريع عملية التنمية الصناعية. وأُدمجت ثلاثة برامج فرعية تتعلق بالتخفيف من حدة الفقر في برنامجين فرعيين، يتناول الأول مسائل واهتمامات التنمية الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية والمرأة في التنمية، مع إشارة محددة إلى التخفيف من حدة الفقر، ويتناول الثاني مسائل اجتماعية واقتصادية في ميادين السكان والتنمية الريفية والحضرية التي تتصل مباشرة بالتخفيف من حدة الفقر.

٨٩ - وعلاوة على ذلك، وبغية تحقيق الانسجام بين هيكلي البرنامج والأمانة والاستجابة إلى توصيات مكتب الرقابة الداخلية الرئيسية، أعيد تنظيم الأمانة على مرحلتين تشتملان على تخفيض عدد الشُعب الفنية من تسعة شُعب إلى سبعة شُعب. ونظرا للاندماجات ولتوحيد المهام أعيد توزيع الموارد على الميادين ذات الأولوية، وفقا لما هو مبيَّن في الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١: (أ) أبحاث التنمية وتحليل السياسات العامة من أجل التركيز على آثار الأزمة الاقتصادية والمالية في الإقليم، ووضع توصيات تتعلق بالسياسات للحد من المجازفات المصاحبة لها والتي يلزم القيام بها للتغلب عليها؛ و (ب) السياسات الاجتماعية وإدماج الجماعات المحرومة والنساء في التنمية؛ و (ج) تطوير السياحة؛ و (د) الإحصاءات. ويتواصل بذل المزيد من الجهود الرامية إلى زيادة التركيز على عمل الهيئات التشريعية التابعة للجنة.

٩٠ - ولا تزال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقوم بدور ناشط في تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي وفي تعزيز أوجه التعاون من خلال اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ التي تعمل كأداة منظِمة لاجتماعات اللجنة وتقدم الدعم للأمانة. ويعزز ما يقارب ١٣ لجنة فرعية تابعة للجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ تعزيزا فعالا عملية البرمجة المشتركة وكذلك تمويل المشاريع المشتركة.

٩١ - وأيدت اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الخامسة والخمسين توصيات اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين والممثلين الآخرين الذين اختارهم أعضاء اللجنة فيما يتعلق بوضع حكم ينظم إنهاء الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة عملا بالقرارات التي اعتمدتها دورات سابقة للجنة؛ وأيدت التدابير المخصصة لتعزيز الرؤية لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ولتعزيز دور القيادة الجماعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والحاجة للإسراع في ملء الوظائف الشاغرة في الأمانة، وبخاصة الوظائف الرفيعة المستوى. ورحبت اللجنة باقتراح مفاده أن يعهد إلى فريق عامل غير رسمي مفتوح باب العضوية تابع للجنة الاستشارية للممثلين الدائمين النظر في هذه المسائل بمزيد من التفصيل وكذلك تحديد أولويات برنامج العمل وأن يوصي اللجنة باتخاذ توجهات استراتيجية لأنشطتها المستقبلية.

٩٢ - وعممت الأمانة على الوفود المشاركة في الدورة الخامسة والخمسين للجنة استبيانا خُصص لتقديم إجابات واضحة فيما يتعلق بأهمية الدورة وفائدتها وجودتها وفعاليتها. وستقيَّم الإجابات على الاستبيان بهدف تنفيذ التحسينات في دورات قادمة للجنة.

٩٣ - واشتملت التدابير الأخرى التي جرى الاضطلاع بها على ما يلي:

(أ) إنشاء الأمانة التنفيذية فرقة عمل داخلية ترمي إلى تحديد المسائل والتحديات التي ستنشأ في القرن المقبل والميادين التي سيركز عليها عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) وإجراء استعراضات منتظمة لتنفيذ المشاريع التي تُموَّل من الموارد الخارجة عن الميزانية بهدف تلبية شروط الجهات المانحة الثنائية. ونفِّذت في عام ١٩٩٨، أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك مع حكومة اليابان تقييما لخمسة مشاريع للمساعدة التقنية مختارة وممولة من صندوق التعاون بين اليابان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وستعقد في عام ١٩٩٩ اجتماعات لاستعراض المشاريع الخاصة، بما في ذلك حلقة عمل دون إقليمية لتقييم تنمية الموارد البشرية معنية ببرنامج إنمائي لمرحلة ما بعد محو الأمية للنساء في جنوب آسيا، وممولة من حكومة هولندا. وبغية تيسير عملية وصول مديري المشاريع للمعلومات المستكملة بشأن تقديم المساعدة المالية لمشاريعهم الخاصة بهم، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بيانات مالية لحسابات المشاريع من الموارد الخارجة عن الميزانية لاستعادتها من الشبكة ومراقبتها مراقبة مباشرة؛

(ج) ونقلت الوظائف الممولة من الميزانية العادية ضمن إطار إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وعمليات الميزانية البرنامجية التابعة لها التي جرى الاضطلاع بها في اللجنة على مرحلتين. ونُفذت المرحلة الأولى من النقل اعتبارا من ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، وستنفذ المرحلة الثانية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. واستنادا لإجابات الحكومات الأعضاء على الاستبيان الذي عممته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٩٧ بشأن تحديد أولويات الأنشطة والمخصصات وفقا لما قررته اللجنة، نقلت موارد مرصودة للموظفين من الميزانية العادية من دعم البرامج ومن ميادين أقل أولوية إلى ميادين ذات أولوية قصوى تقع ضمن برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛

(د) وخُفض عدد أيام الاجتماع المخصصة لتقديم خدمات للاجتماعات الحكومية. كما خُفض عدد الإصدارات المتكررة وغير المتكررة من ٤٣٩ خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٣١٠ خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وإلى ٢٣٣ خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وانخفض كذلك عدد العناوين المتكررة من ٤٥ خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٤١ خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وإلى ٣٩ عنوان خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وحدث ذلك دون آثار سلبية واستنادا لاستعراض شامل لكل ناتج، بما في ذلك ولايته وهدفه وعدد القراء المقصود. وجرى تعديل تواتر بعض الإصدارات المتكررة، بينما أوقفت إصدارات أخرى لأن توزيع البيانات والمعلومات ذات الصلة عن طريق شبكة الإنترنت سيكون أكثر فعالية من حيث التكلفة وسيجري في حينه؛

(هـ) وتتواصل على نحو فعّال متابعة مختلف المبادرات الأخرى المتعلقة بالكفاءة والتي يجري وضعها في أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ التي تغطي الإدارة ونظم المعلومات وإعداد التقارير الداخلية والوثائق والإصدارات وخدمات المؤتمرات والخدمات العامة والمنافع والاتصالات وتدريب الموظفين وسفرهم.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٩٤ - وأحرزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ ربيع عام ١٩٩٨ تقدما في بعض المبادرات الجارية بينما قدمت في الوقت ذاته بعض المبادرات الجديدة الرامية إلى تنفيذ إصلاح مؤسسي يهدف إلى تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة. ويمكن تصنيف المبادرات التي اتـُخذت ضمن إطار ثلاثة ميادين واسعة: الميدان الفني والميدان الهيكلي والتنفيذي وميدان الإدارة.

٩٥ - وركزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اهتمامها ضمن إطار الميدان الفني على ما يلي:

(أ) تحديد أولويات برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وعـُقد الاجتماع الرابع للفريق العامل المخصص في مقر اللجنة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بهدف إجراء تحليل شامل لبرنامج العمل الرامي لتنظيم الأنشطة حسب الاحتياجات ذات الأولوية للبلد. وحضر الاجتماع ممثلو ٢٣ دولة عضو وافقت على ترتيب الأولويات لتنفيذ برنامج عمل نظام اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. واعتبرت الدول الأعضاء هذا المحفل بمثابة آلية هامة للتفاعل بين الحكومات والأمانة؛

(ب) والتنمية والعدالة الاجتماعية: قررت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تركز اهتمامها على المناقشات الموضوعية في دورتها لعام ٢٠٠٠ التي ستُعقد في المكسيك والمتعلقة بالعدالة بوصفها أولوية رئيسية للاستراتيجيات الإنمائية في المنطقة. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ عام ١٩٩٨ بتنفيذ نطاق واسع من الأنشطة الموضوعية التي تتعلق بمسألة العدالة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونظرا لأهمية وتعقيد هذا الموضوع بذلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهودا هامة لتعبئة الخبرات والموارد الموجودة في الأمانة وكذلك الموارد المتوفرة من الدعم الخارجي الرامية إلى تعزيز طاقات عمل اللجنة المقسم بين الشُعب والمنظم فيما بينها بهدف ضمان المساهمة الهامة في صنع السياسات في بلدان المنطقة مع تحقيق أثر إيجابي على العدالة يمكن أن يعوَّل عليه؛

(ج) نشر نواتج المؤسسة: وأحرز تقدم أيضا في مجال تحسين نشر نواتج أمانة اللجنة والخدمات التي تقدمها للمنطقة، وخاصة من خلال موقعها على الإنترنت. ومنذ إنشاء الموقع في عام ١٩٩٧، ارتفع عدد مستخدميه من ٠٠٠ ٦ إلى ٠٠٠ ٣٨ مستخدم في الشهر تقريبا.

٩٦ - وفيما يخص الجانب الهيكلي، ركَّزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ما يلي: (أ) تقوية شعبة البيئة والمستوطنات البشرية في الجانب المتعلق بقدرتها التحليلية وقدرتها على تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لمعالجة احتياجات الدول الأعضاء؛ و (ب) تعزيز اندماج المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية، وهو الآن شعبة السكان التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ضمن أمانة تلك اللجنة؛ و (ج) الاضطلاع بإصلاح مؤسسي ووظيفي ومالي لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للولاية الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للجنة[٢]؛ و (د) تقوية قدرة المكتب الوطني للجنة في بوغوتا على الاستجابة على نحو أكثر فعالية لطلبات حكومات بلدان الإنديز.

٩٧ - وفي المجال التنفيذي والإداري، تضطلع اللجنة بالمبادرات التالية:

(أ) تنفيذ نظام محوسب لأداء البرامج ومراقبتها وإعداد التقارير بشأنها، وهو نظام سيتيح معلومات متواصلة مباشرة بشأن استخدام الموارد المالية والبشرية، وحالة تنفيذ المشاريع وإنجاز مؤشرات

الأداء المحددة سلفا. وسيلبي هذا النظام كذلك المتطلبات المتعلقة بتقديم التقارير كما حددها مكتب المراقبة الداخلية؛

(ب) تقييم العمل الذي أنجزته اللجنة في عام ١٩٩٨ من خلال عملية سيشارك فيها جميع الموظفين في سانتياغو والمكاتب دون الإقليمية والمكاتب الوطنية. ولهذا الغرض، استُحدثت مؤشرات للأداء لتقييم جودة النواتج وأثرها وجدواها. واعتمدت أيضا طريقة لإدارة التكاليف، ترتكز على قياس ومراقبة تكاليف الإنتاج المباشرة للنواتج الرئيسية للجنة. وستقدم نتائج هذا التقييم، إلى جانب المواضيع الأخرى ذات الصلة المتعلقة بعملية الإصلاح داخل اللجنة، إلى الدورة الخامسة للفريق العامل المخصص التي ستنعقد في نيويورك يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩؛

(ج) تعزيز قدرة شعبة تخطيط وتنفيذ البرامج لدعم الشُعب الفنية للجنة الاقتصادية على نحو أكثر فعالية في إعداد برنامج العمل والخطط متوسطة الأجل، من خلال زيادة التركيز على التخطيط الموجـّه إلى تحقيق نتائج معينة.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٩٨ - تميزت السنة الماضية بتعزيز الإصلاحات التي بدأتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال السنوات الثلاث السابقة. وتمثل ذلك في الجهد المبذول من أجل تحسين إعداد الهيكل البرنامجي وفي أساليب تنفيذ الأنشطة البرنامجية. وشملت ميادين التركيز الرئيسية في مجال إعداد البرامج تقوية المراكز الإنمائية دون الإقليمية لتمكينها من العمل كأذرع تنفيذية كاملة للجنة، بحيث تقدم المشورة فيما يتعلق بالسياسات وتضطلع بالعمل التنفيذي لصالح الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية. وستنفذ هذه المراكز برنامجا فرعيا جديدا بشأن تشجيع الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية. وتمثل المراكز في مجموعها ٣٥,٤ بالمائة من إجمالي الموارد البرنامجية للجنة. وأنشئ أيضا برنامج فرعي جديد بشأن النهوض بالمرأة. ويجري تعزيز المركز الأفريقي للمرأة، المسؤول عن إدارة البرنامج الفرعي الجديد، لزيادة إبراز المسائل المتعلقة بقضايا الجنسين والتنمية برنامجيا وتنظيميا وإداريا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٩٩ - ويتخذ الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دولها الأعضاء شكل الدعوة والمشورة فيما يتعلق بالسياسات من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل والتدريب الجماعي ونشر أفضل الممارسات؛ وتقديم المساعدة التقنية؛ وتقديم الدعم لبناء القدرات الوطنية؛ ووضع المعايير وجعل اللجنة بمثابة منتدى لأصحاب المصلحة يحاولون فيه التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسة الإنمائية. ومواصلة للجهد الرامي إلى تحسين الأساليب التي طبقتها اللجنة في فترة السنتين الماضية، لم يُدخر جهد من أجل الحد من عدد الاجتماعات والمنشورات وتركيز الموارد على أنشطة أقل عددا من أجل كفالة أثر أكبر. ووضعت إجراءات جديدة لتحسين الاتصالات الداخلية والحوار المهني. ويشمل ذلك حلقات دراسية داخلية متكررة للاستعراض الدقيق للمنشورات، الذي سيتم استكماله باستعراضات دقيقة خارجية لأهم الوثائق، وخاصة المنشورات الرئيسية. ويتم العمل أيضا من أجل تحسين الجودة الفنية لنواتج اللجنة

المنشورة من خلال التنقيح الدقيق للمنشورات ونشرها على نطاق واسع في الوقت المناسب. ويجري اتخاذ تدابير خاصة لتقوية وحدتي الاتصال والترجمة.

١٠٠ - ومن الميادين المهمة الأخرى تحديث التكنولوجيا. فقد شرعت اللجنة في القيام بجهد كبير لتطوير قدرات تكنولوجيا المعلومات لدى اللجنة والاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات في نشر أعمالها، بما في ذلك أعمال المراكز الإنمائية دون الإقليمية التي هي منافذ رئيسية بعيدة للجنة. وسيولى اهتمام خاص لتحسين الخدمات وإيجاد اتصال بشبكة منطقة محلية، في مقر اللجنة ومقار مراكزها الإنمائية دون الإقليمية؛ وتوفير الاتصالات بشبكة منطقة واسعة بين مقر اللجنة ومقار مراكزها الإنمائية دون الإقليمية والأمم المتحدة في نيويورك؛ وإدخال وإدارة وتطوير خدمات شبكة داخلية على مستوى مقر اللجنة ومقار مراكزها الإنمائية دون الإقليمية؛ والإدارة المركزية لبرامجيات أجهزة الحاسوب المكتبية المتصلة بالشبكة. ويولى اهتمام خاص لتجهيز مركز مؤتمرات الأمم المتحدة في أديس أبابا بالقدرة التكنولوجية التي تمكنه من أداء دوره كمركز رئيسي للحوار والتداول بشأن السياسات في أفريقيا. ومن المعتزم تجهيز المركز بوسائل تقنية لعقد المؤتمرات عن بعد ووسائل الوصول عن بعد عن طريق مرافق الاتصال.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٠١ - شرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تطبيق تدابير إصلاحية فنية منذ عام ١٩٩٤ تركزت بصورة رئيسية على برنامج عملها واستكملت خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد أدى ذلك إلى انتقال اللجنة من نهج قطاعي يشمل ١٥ قطاعا مختلفا إلى نهج مواضيعي جرى في نطاقه توحيد هذه القطاعات في خمسة برامج فرعية مواضيعية ترتكز على نهج متعدد الاختصاصات يجمع فيما بين المسائل المتقاطعة. ووردت نتائج استعراض المهام الأساسية للجنة وهيكلها التنظيمي في نشرة جديدة للأمين العام (ST/SGB/1999/1) صدرت في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٩. ومن بين خصائصه الرئيسية دمج وحدة تخطيط وتنسيق البرامج وشعبة التعاون التقني الحاليتين لتحقيق مزيد من التكامل بين الأنشطة المعيارية/التحليلية والأنشطة التنفيذية.

١٠٢ - ومن أجل صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، قامت اللجنة بخطوة إضافية نحو وضع الأولويات وتعزيز التعاون الإقليمي فيما بين وكالات الأمم المتحدة فضلا عن إنشاء آلية للتعاون على الصعيد الإقليمي. وتشاورت مع عدد من وكالات الأمم المتحدة بشأن القائمة الأولية للأولويات التي عينتها لبرنامج عملها وميزانيتها المقترحين لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (انظر E/ESCWA/C.1/20/8، البند ٦ (هـ) من جدول أعمال اللجنة التقنية).

١٠٣ - وفي إثر نقل اللجنة من مقرها المؤقت في عمان إلى مقرها الدائم في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تمكنت اللجنة من اعتماد إجراءات/نظم إدارية لإضفاء مزيد من الفعالية على عملياتها. ومن بين الميادين التي تشملها هذه المبادرات تنمية الموارد البشرية؛ وتبسيط إجراءات العمليات؛ وإنشاء دار للأمم المتحدة وما يترتب على ذلك من إنشاء للخدمات المشتركة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٠٤ - وقد وصف الأمين العام إنشاء دار الأمم المتحدة بكونه مبادرة إصلاحية. وفي إثر انتقال اللجنة إلى مقرها في بيروت، حولت أربع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة ممثلة في بيروت - وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - مكاتبها إلى مقر اللجنة. وأعرب المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن اهتمامه بنقل مكاتبه إلى دار الأمم المتحدة. وعملت اللجنة عن كثب أيضا مع الوكالات الأخرى خلال عام ١٩٩٨ لدراسة طرق إيجاد خدمات مشتركة واستحداث أساليب لاقتسام التكاليف تقود إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير. ويجري الآن تعيين مصرف لتقديم الخدمات المصرفية في مقر دار الأمم المتحدة.

١٠٥ - وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، وضع برنامج تدريبي للارتقاء بمهارات الموظفين. وفي مجال التدريب على الحاسوب، من المرتقب أن يكون موظفو اللجنة قد اتقنوا استخدام البرامجيات التي تستعملها المنظمة بحلول نهاية ١٩٩٩.

١٠٦ - ومن بين المجالات التي يشملها تبسيط إجراءات العمل الداخلية التوسع في استخدام التطبيقات الحاسوبية، وخاصة النظام المتكامل لمعلومات الإدارة، وإدارة المباني؛ والمشتريات؛ وإعادة تنظيم بعض الأقسام/الوحدات التابعة لشعبة الخدمات الإدارية. وفي ميدان إدارة المباني، ساهمت الاستعانة بالمصادر الخارجية في توفير الخدمات في بعض المجالات الرئيسية في تحقيق وفورات هامة وتحسين الخدمات. وفي مجال المشتريات، ساعد تحسين التشغيل الآلي للمكاتب في بدء نظام الجرد على أساس قاعدة للبيانات. وفي نطاق الشعبة، قادت إعادة تنظيم قسم خدمات المؤتمرات إلى تعزيز الإنتاجية في حدود الموارد الموجودة. وعلى نحو مشابه، أصبح قسم الخدمات العامة قادرا الآن على الاستجابة لمزيد من الاحتياجات في مجال الاتصالات الأكثر تقدما.

١٠٧ - وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، سوف تمكن البرامجيات الجديدة، فضلا عن تطبيق النظام المتكامل لمعلومات الإدارة ونظام المعلومات الإحصائية للجنة الذي تم إدخاله مؤخرا، من تسهيل الوصول إلى البيانات الإحصائية واسترجاعها. وعلاوة على ذلك، بدأت اللجنة في تنفيذ مشروع يتعلق بمشكلة سنة ٢٠٠٠ لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها للتغلُّب على مشكلة سنة ٢٠٠٠ بالنسبة لسائر تكنولوجيات المعلومات والاتصال المستخدمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتتعاون اللجنة مع وكالات الأمم المتحدة في لبنان من خلال فريق عمل مشترك بين الوكالات من أجل بلوغ هذا الهدف.

١٠٨ - ومكّن الاتصال الساتلي عن طريق المحطة الأرضية للسواتل باللجنة من توصيلها بشبكات الأمم المتحدة على النطاق العالمي. وتتمثل الخدمات الرئيسية التي يتيحها الاتصال الساتلي في الهاتف والفاكس والربط بقواعد البيانات، بما في ذلك نظام الأقراص الضوئية لصالح المكتبة أولا ثم للنظام المتكامل لمعلومات الإدارة فيما بعد. ومن خلال استخدام هذه الشبكة، ستتمكن اللجنة من تعزيز قدرتها في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتقديم خدماتها على نحو أكثر فعالية وكفاية.

ثالثا - الاتجاهات والأنشطة

١٠٩ - تتقاسم اللجان الإقليمية ولاية مشتركة تتمثل في رفع مستوى التنمية والتعاون الاقتصاديين فيما بين البلدان الواقعة في مناطقها، وبينها وبين أجزاء العالم الأخرى. والأنشطة التي تقوم بها هذه اللجان تخص المناطق التي تعمل بها في المقام الأول، كما يتم وضعها وفقا للاحتياجات المتغيرة لبلدانها الأعضاء. وهي بمثابة مراكز يتم فيها صياغة الآفاق الإقليمية المتعلقة بالمسائل العالمية والعكس أيضا. ويتوخى عملها التحليلي تحقيق غاية مزدوجة وهي توفير المعلومات وتحليل السياسات المتعلقة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وتشجيع المناقشات المتعلقة بالسياسات وتبادل التجارب في هذين المجالين. كما أن قربها من بلدانها الأعضاء أملى عليها القيام بالأنشطة التنفيذية التي تعتبر جزءا مكملا لعملها المعياري ومعززا له على نحو متبادل.

١١٠ - وفي الوقت ذاته تنفذ اللجان الإقليمية، بوصفها جزءا من الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة، الولايات العالمية ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تشمل أيضا، كما يتمثل ذلك في الأدوار الموكولة إليها، متابعة المؤتمرات العالمية. وترد المعلومات المتعلقة بالأنشطة الرئيسية للجان خلال السنة الماضية في الإضافة ٢ للتقرير (E/1999/14/Add.2).

رابعا - التعاون الأقاليمي

ألف - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية الدولية

١١١ - نشب منذ أول حزيران/يونيه ١٩٩٧ عدد من الأزمات المالية الوطنية في كثير من الاقتصادات السوقية الديناميكية الآخذة في الظهور. وهي اقتصادات تايلند وماليزيا وإندونيسيا والفلبين وجمهورية كوريا وفق هذا الترتيب وانتشرت الأزمة الاقتصادية الآسيوية وتعمقت بشكل أكبر في عام ١٩٩٨ لتضع العالم على حافة انهيار مالي عالمي. وفي الواقع فقد أوشكت أن توصل العالم في عام ١٩٩٨ الى انهيار مالي عالمي بحيث انتشرت الأزمة لتصل إلى الاتحاد الروسي وإلى البرازيل بعد ذلك بقليل مما أخضع كثيرا من البلدان الأخرى للضغط. وترتب عن عمق الأزمة وأثرها المباشر أبعاد لم يسبق لها مثيل. فارتفعت مستويات البطالة والفقر ولا سيما في آسيا ولكن أيضا في الاتحاد الروسي وأمريكا اللاتينية. وتشير الحوادث إلى أن الأزمة الاقتصادية الآسيوية والقضايا الناشئة عنها كانت لها أبعاد إقليمية كبيرة تتطلب إعادة النظر في السياسات من قبل المجلس.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١١٢ - ترتبط الأزمة الآسيوية التي حدثت في عام ١٩٩٧ وتأجيل الدين وخفض العملة الروسية في آب/أغسطس ١٩٩٨ وكذلك الأزمة البرازيلية التي حدثت في النصف الثاني من عام ١٩٩٨ كلها عن طريق الأثر المالي بالرغم من أن الاختلاف الكبير في الظروف المحيطة بكل واحدة منها الأهمية النسبية للصدمات

الخارجية وأوجه الضعف الداخلية والآثار اللاحقة المتعلقة بالنشاط الاقتصاد الفعلي[٣]. وكثير من الدروس المستفادة من هذه الحوادث قد استخلصت بالفعل في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أوائل عام ١٩٩٧ كنتيجة لأزمات العملة التي شهدتها بلغاريا (١٩٩٦) والجمهورية التشيكية (أيار/ مايو ١٩٩٧) ورومانيا (١٩٩٧). وتشترك هذه الأزمات الثلاث الأخيرة في كثير من الخصائص التي أضرت بالاقتصادات الآسيوية في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

١١٣ - وقد استفادت الاقتصادات السوقية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة في البداية من آثار الجولة الأولى للأزمة الآسيوية فتحقق كسب كبير في مجال التجارة وأدت الهجرة صوب النوعية في الأسواق المالية إلى خفض معدلات التضخم وأسعار الفائدة وزادت من الدخول الحقيقية. بيد أن انخفاض الطلب في جنوب شرقي آسيا وغيرها قد أدى في النهاية إلى تباطؤ حاد في نمو صافي الصادرات من أوروبا الغربية وهو ما لم يتم تعويضه بشكل كامل بزيادة التوسع في الطلب المحلي. واتجه النمو في أوروبا الغربية (وتوقعات النمو) نحو الانخفاض على نحو مستمر طوال عام ١٩٩٨.

١١٤ - كان الأثر المباشر بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال نتيجة للأزمة الآسيوية قد لحق بمنتجي السلع الأولية في رابطة الدول المستقلة ولا سيما الاتحاد الروسي حيث أدى هبوط أسعار النفط الى خفض العائدات من الصادرات بدرجة كبيرة وإلى حدوث الانهيار في آب/أغسطس ١٩٩٨. وتكبد المصدرون في وسط وشرق أوروبا خسائر في مجال التنافسية في مقابل المصدرين الآسيويين في أسواق أوروبا الغربية بسبب خفض العملات الآسيوية.

١١٥ - بالنسبة لمعظم بلدان وسط وشرق أوروبا كان الأثر الناجم من انخفاض الطلب على الواردات في آسيا ضئيلا نظرا لأن روابطها التجارية الرئيسية هي الآن مع أوروبا الغربية. وكان التأثير المالي محدودا نسبيا أيضا حتى بالنسبة للبلدان القليلة التي اندمجت على نحو أكبر نسبيا في الأسواق المالية العالمية. بيد أن الأثر المتراكم من الأزمات الآسيوية والروسية والبرازيلية وما ارتبط بها من عدم استقرار مالي كان له أثر غير مباشر على النمو في هذه البلدان وكانت قناة النقل الرئيسية هي تباطؤ معدل النمو في أوروبا الغربية. وتقلصت فرص الوصول إلى الأسواق الرأسمالية الدولية لمعظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أما بالنسبة لتلك التي احتفظت بهذه الفرص فقد كانت التكلفة المالية كبيرة.

١١٦ - كان الأثر المترتب من الاضطراب المالي العالمي على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا متفاوتا بدرجة كبيرة. فالبلدان التي أحرزت تقدما كبيرا في مجال استقرار الاقتصاد الكلي وفي الإصلاحات المؤسسية والهيكلية كانت أقل تأثرا نسبيا. وعلى العكس من ذلك فقد لحقت أسوأ الآثار بالبلدان التي لم تحرز سوى تقدم قليل في الإصلاحات التحولية والتي شابت اقتصاداتها حالات ضعف داخلية.

١١٧ - أما بالنسبة للمنطقة ككل ولا سيما بالنسبة للاقتصادات السوقية الغربية فقد أكدت الأزمة ضعف نماذج التنبؤ المعيارية في مواكبة التغيرات المهمة في هيكل الاقتصاد العالمي التي لم يكن أقلها تحرير الأسواق الرأسمالية العالمية. ولا شك أن استخفافا خطيرا قد جرى لمدة أمد الأزمة وانتشارها جغرافيا وكذلك للآثار المترتبة منها على الاقتصادات الفعلية في عام ١٩٩٨.

١١٨ - أدت الأزمة الى طرح تساؤلات جادة بشأن الوصفات المتعلقة بالسياسة والمعروفة بتوافق آراء واشنطن وقلّت الثقة بشكل ملحوظ على مدى منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وهو ما أدى الى الدعوة إلى إيجاد حلول سريعة قائمة على أساس السوق لمجموعة واسعة النطاق من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

١١٩ - هنالك وعي متزايد بالتحيز الانكماشي للسياسات الاقتصادية الناجمة من عدم الاستقرار في الأسواق الرأسمالية العالمية ومخاطر انخفاض نمو الناتج إلى أدنى من معدله المجدي المتوقع. وبالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال الطامحة إلى "اللحاق" بأوروبا الغربية فإن ذلك يؤدي أيضا إلى التساؤل عما إذا كانت تستطيع حماية نفسها من حركة رأس المال المتقلبة باستخدام أدوات أخرى خلاف سعر الفائدة.

١٢٠ - وتحقق فهم أفضل الآن للمخاطر المرتبطة بأسعار الصرف الثابتة أو شبه الثابتة في جذب تكوين خطير لرأس المال في فترة قصيرة من الخارج. وفضلا عن ذلك ليس للأدوات المتعلقة بالسياسة لمعالجة تقلب الأسواق المالية على المدى القصير سوى فعالية محدودة.

١٢١ - ولذلك فهناك تأكيد متزايد على السياسات المتوسطة المدى والطويلة المدى ولا سيما فيما يتعلق بالتغيرات الهيكلية والمؤسسية لزيادة مصداقية وفعالية السياسة الوطنية والحد من مخاطر انفلات الأزمات في المقام الأول.

١٢٢ - هنالك إدراك متزايد في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بأن إصلاح وتطوير النظام المصرفي والمالي (بما في ذلك فعالية نظم الإدارة والمساءلة والتنظيم) ينبغي أن يحظى بأولوية كبيرة عند وضع إطار العمل المؤسسي للاقتصاد السوقي.

١٢٣ - وعلى نحو مماثل لم يعد ينظر إلى التحول إلى القطاع الخاص الآن كشرط كاف لإعادة تشكيل المشاريع. ومن شأن ضعف القطاع المصرفي وقطاع المشاريع وإمكانية الحصول (مؤقتا) على تمويل خارجي أن يزيد بدرجة كبيرة من ضعف البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في مواجهة الصدمات المالية الخارجية.

١٢٤ - ولذلك لا يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي كافيا وإنما يجب أن تصحبه إصلاحات هيكلية عميقة وبناء للمؤسسات لإيجاد بيئة تجذب استثمارات قابلة للنمو وتضع بذلك الأسس للنمو المستدام.

١٢٥ - لا ينبغي الاستعجال في تحرير الأسواق المالية المحلية قبل قيام المؤسسات الملائمة والآليات التنظيمية (لا ينبغي إدراج قابلية تحويل الحسابات الرأسمالية في مواد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كهدف نهائي لجميع الأعضاء).

١٢٦ - بيد أن مشاكل عدم الاستقرار المالي لا تكمن كليا في الاقتصادات الوطنية. فهنالك مصدر متأصل لعدم الاستقرار في الأسواق الرأسمالية الدولية نفسها وهو أمر يحتاج للمعالجة بوضع قواعد دولية وتحقيق تنسيق أفضل. وهنالك أيضا قضية تتعلق بفرض ضوابط وطنية مباشرة على حركات رأس المال الأجنبي في فترة قصيرة. وفي الواقع فإن معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تحتفظ بمجموعة من الضوابط بشأن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٢٧ - يظل استمرار الأزمة بعناد أحد الملامح البارزة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويتضح أثر الأزمة الموهن من حقيقة أن الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ سجلت كمجموعة معدل نمو يقارب الصفر في المائة في عام ١٩٩٨ بالمقارنة إلى أكثر من ٧ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٦ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٧. ويشمل هذا الأداء الضعيف عمليا جميع المناطق الفرعية ماعدا منطقة جنوب آسيا وهي الاستثناء الوحيد لذلك. وساهمت عدة قنوات في نقل هذا الأثر السريع. ولا شك أن الروابط الأقاليمية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي والسياحة قد ساهمت في نقل هبوط الناتج من بلد إلى آخر. وحتى البلدان التي لم تندمج بشكل كامل في المجرى الإقليمي الرئيسي لم تنج من هذا الأثر. وتأثر كثير منها بالهبوط العام في أسعار السلع وكان لفقدان ثقة المستثمرين في الأسواق الآخذة في الظهور بشكل عام كنتيجة مباشرة للأزمة أثر سلبي على تدفقات رأس المال.

١٢٨ - تدل الروابط الإقليمية الوثيقة ضمنا على أن الانتعاش الذي يشهده أحد البلدان يعتمد على الانتعاش في البلدان الأخرى. وكان هنالك تفاعل دوار بين التطورات التي يشهدها القطاع المالي وتلك التي يشهدها القطاع المادي. فالإصلاحات في القطاع المالي التي شملت قفل المؤسسات ووضع شروط أكثر صرامة للأهلية من أجل الحصول على رأس المال والأحكام المتعلقة بخسائر القروض إضافة إلى صرامة السياسات النقدية أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار الفائدة وأعاقت بدرجة كبيرة فرص الحصول على الائتمان. وفي الوقت ذاته أدت السياسة المالية الانكماشية في ضوء تقلص الناتج والعمالة إلى انخفاض كثيف في الطلب المحلي لم يعوض عنه التوسع الكبير في الصادرات. ونتج عن كل ذلك عدم قدرة مشاريع القطاع المادي في توليد أموال داخلية. وأدى الدمج القاتل المتمثل في الحد من فرص الحصول على الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة بدرجة استثنائية وشدة القيود المفروضة على قدرة توليد أموال داخلية إلى التأثير بدرجة كبيرة

على قدرة القطاع المادي في خدمة الدين. وأدت الظاهرة المتزايدة للقروض غير العاملة في المقابل إلى عدم رغبة المؤسسات المالية في منح قروض جديدة مما قلل بدرجة كبيرة من قدرة مشاريع القطاع المادي في استخدام القدرات القائمة ناهيك عن الشروع في استثمارات جديدة. وقد ضاعف من هذه التطورات على الجبهة الداخلية ضعف الاقتصاد الياباني الذي لم يصبح مصدرا رائدا للاستثمار المباشر الأجنبي فحسب وإنما أصبح أيضا سوقا مهما متزايدا للصادرات وممولا رئيسيا للائتمان المصرفي للاقتصادات النامية في المنطقة.

١٢٩ - وفي المجال الاجتماعي تهدد الأزمة بأن تعكس كثيرا من الإنجازات السابقة في الوقت الذي تحول فيه من قدرة الحكومات على التدخل. وقد تدهورت بشكل كبير حالة الصحة والتعليم ومن شأن الزيادة في معدلات البطالة والفقر أن تقود إلى زيادة في حدوث الجريمة والعنف داخل الأسرة وحالات الإجهاد العقلي والاتجار بالمخدرات والتسول والبغاء والاضطراب الصناعي وإهمال البيئة والحروب الإثنية والتذمر السياسي.

١٣٠ - بيد أن عددا من العلامات الإيجابية قد أخذت في الظهور الآن بالرغم من الضعف الذي تشهده مجالات أخرى مثل عدم إحراز التقدم الملائم في إعادة تشكيل الدين التجاري وزيادة الإخفاقات التجارية وضعف ثقة المستهلك وارتفاع معدل البطالة. وانتعشت أسواق الأسهم وكذلك العملات بدرجة كبيرة عن المستويات الدنيا التي وصلتها وهي توحي الآن ببعض علامات الاستقرار. واتضح أن معدلات التضخم قد تلطفت بدرجة كبيرة وحدث بعض التساهل في السياسات النقدية والمالية واتجهت أسعار الفائدة إلى الانخفاض. ولا شك أن هنالك علامات أولية بأن المنطقة دخلت مرحلة الانتعاش.

١٣١ - ظلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تجري تحليلات متعمقة لأسباب ونتائج الأزمة كأساس لتقديم اقتراحات تتعلق بالسياسات من أجل الانتعاش ومن أجل استعادة زخم النمو الاقتصادي. ونشرت هذه التحليلات في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وعـُرضت النتائج في دورات اللجنة. كما عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقتين دراسيتين أيضا من أجل التوصل الى فهم أفضل للاستجابات المتعلقة بالسياسات اللازمة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية في آسيا. وعقدت الحلقة الدراسية المعنية بتحسين إدارة القطاع المالي في أيار/ مايو ١٩٩٨ ودرست قضايا الإدارة الناجمة عن العملية المستمرة للإصلاح والتحرير وعولمة القطاع المالي وأوصت باتخاذ تدابير للإبقاء على الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي في سبيل إصلاح القطاع المالي بطريقة ناجحة. وتم تنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى المعنية بإدارة تدفقات رأس المال: الأبعاد الوطنية والدولية تحت إشراف مشترك من مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

١٣٢ - اقترح التحليل الذي أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للآثار الاقتصادية للأزمة اتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات الضرورية على الصعيدين الوطني والدولي للتقليل من إمكانية

حدوث أزمات في المستقبل. وشملت تلك الاقتراحات اتخاذ ترتيبات مؤسسية على الصعيد الوطني من أجل الإشراف على القطاع المالي ووضع التشريعات وقواعد السلوك الملائمة وإنفاذها من جانب الأعمال التجارية الخاصة للقطاعين المالي والمادي والشفافية في إدارة الشركات. أما على الصعيد الدولي فالنظر في إصلاح التصميم المالي الدولي وعلى الصعيد الإقليمي التعاون لوضع تشريعات فعالة للقطاع المالي ووضع معايير سليمة مشتركة للنشاط المالي وآليات مقاصة إقليمية واستخدام العملات الإقليمية في المعاملات التجارية وأسواق الأسهم الإقليمية وإنشاء نظم إنذار مبكر وإنشاء صندوق آسيوي.

١٣٣ - شملت التوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسة في مجال التنمية الاجتماعية تعزيز الاعتمادات المخصصة في الميزانية من أجل الخدمات الاجتماعية وإنشاء (صندوق اجتماعي) رسمي ووضع تدابير تتعلق بإيجاد الوظائف وتحويلات النقود وتوفير السلع والخدمات الأساسية بالمجان أو بشكل مدعوم وتوفير التسهيلات الائتمانية في المدى القصير وإدخال نظام فعال للتأمين ضد البطالة وتنقيح الاستراتيجيات الإنمائية للحد من حالات الضعف في مواجهة الأزمات في المستقبل.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٣٤ - تأثرت بشدة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالأزمة الآسيوية، بدءا من الربع الأخير من عام ١٩٩٧ واستمرارا حتى اليوم. وحدث التأثير من خلال ثلاث قنوات رئيسية: (أ) المجال المالي (المضاربة على أسعار العملات، وانخفاض الأسعار بأسواق الأسهم الإقليمية وهبوط التدفقات الرأسمالية باستثناء التدفقات ذات الأسعار العالية جدا)؛ (ب) التجارة (تدهور أسعار الصادرات، وانخفاض حجم الصادرات، وظهور بعض مشاكل المنافسة مع المصدرين الآسيويين)؛ (ج) التدابير التي اتخذتها الحكومات المحلية في مجال السياسات لمعالجة المشاكل الناشئة عن القناتين الأخريين (الموقف الضريبي والنقدي المتشدد).

١٣٥ - ولحسن حظ المنطقة، تتسم أمريكا اللاتينية ببعض المزايا الهامة التي ساعدتها خلال فترة الأزمة. فقد تم تخفيض جوانب العجز في الميزانية تخفيضا كبيرا، وكان التضخم في حالة هبوط عند مستوى الرقم الواحد فيما يزيد عن نصف عدد البلدان، وتم تعزيز القطاع المصرفي الداخلي. وكانت الاحتياطيات الدولية عالية، وتم إطالة أمد الديون لكيلا تشكل الالتزامات قصيرة الأجل خطرا وشيكا. وبالإضافة إلى ذلك، كان نحو ثلثي التدفقات الرأسمالية الأجنبية في صورة استثمار مباشر، الذي يمثل أكثر أنواع التدفقات الرأسمالية استقرارا.

١٣٦ - وعلاوة على ذلك، كانت حكومات أمريكا اللاتينية، نظرا لمرورها بالكثير من الأزمات في الماضي، في حالة استعداد أفضل من نظيراتها في آسيا للتعامل مع الصدمات الجديدة. فعند ظهور المشاكل في بلد معين، كان وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية يسارعون في اتخاذ الإجراءات اللازمة. وباستثناء المكسيك، كانت إجراءات المواجهة الأولية تتجه نحو التركيز على حماية أسعار العملات برفع معدلات الفائدة وفي بعض الأحيان خفض الإنفاق المالي. بيد أنه بمرور الوقت، اتجه عدد أكبر من البلدان نحو

إدراج تخفيض سعر العملة كعنصر من عناصر مجموعة التدابير التي تتخذها بشأن السياسات عند مواجهة البديل الآخر المتمثل في انخفاض الناتج وفقدان الاحتياطيات.

١٣٧ - ورغم هذه الخلفية الإيجابية نسبيا، فقد تضررت أمريكا اللاتينية بشكل واضح نتيجة للأزمة. إذ انخفض متوسط الأرقام القياسية لأسعار معظم تبادلات الأسهم الرئيسية في أمريكا اللاتينية بنسبة ٤٢ في المائة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وارتبط الهبوط الحاد في أسعار الأسهم بالأسواق ارتباطا وثيقا بتدفق رأس المال من المنطقة نحو الخارج، نظرا لرغبة المستثمرين، سواء الأجانب أو المحليين، في تحويل ملكياتهم بأمريكا اللاتينية إلى ملكيات مقومة بالدولار. وفي الوقت ذاته، هبط أيضا حجم أنواع أخرى من رأس المال، لا سيما من خلال سوق السندات. ونتيجة لاتجاه التدفقات المرتبطة بسوق السندات نحو الخارج، وعدم وجود تدفقات جديدة من رأس المال لتحل محلها وتزايد العجز التجاري، هبطت الاحتياطيات الدولية من المستويات العالية التي بلغتها في منتصف عام ١٩٩٧. ففي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وبداية عام ١٩٩٨، هبطت الاحتياطيات بمقدار ١٠ بليون بدولارات الولايات المتحدة، ولكنها استعادت فيما بعد مستواها الأولي وزادت عليه. ثم حدث في الأشهر الستة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، هبوط جديد قدره ٣٣ بليون بدولارات الولايات المتحدة (تركز معظمه في البرازيل).

١٣٨ - ونتيجة لتعدد موجات الأزمة، استمرت تسوية إسقاطات النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اتجاه تنازلي. وأظهرت تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ذاتها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أن الناتج في عام ١٩٩٨ سيرتفع بحوالي ٤,٥ في المائة. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، وبعد أن بدأت الآثار الأولية للأزمة في الظهور على السطح، خُفِّض الرقم إلى ٣,٢ في المائة. وفي الواقع العملي، لم يتجاوز النمو بالنسبة للسنة ٢,٣ في المائة. بيد أنه ينبغي الإشارة إلى حدوث تباينات واسعة فيما بين البلدان والمناطق دون الإقليمية من حيث أنماط النمو. فقد حققت المكسيك، ووسط أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي أداء أفضل كثيرا من البلدان المجاورة لها في أمريكا الجنوبية لأن معظم تجارتها تجري مع الولايات المتحدة، التي كان اقتصادها ينمو بسرعة. أما تجارة جنوب أمريكا فهى أكثر تنوعا - بتركيز أكبر على أوروبا وآسيا وباقي أمريكا اللاتينية - لذا عانت هذه البلدان بقدر أكبر من بطء النمو الذي شهده شركاؤها. وبالإضافة إلى ذلك، نجت بلدان وسط أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي، التي تميل إلى الاحتفاظ بأسواق أسهم جد صغيرة، من المشاكل الناشئة عن هذا المصدر حتى على الرغم من أنه تعين عليها مواجهة صعوبات جمَّة بالنسبة للطقس.

١٣٩ - ونتيجة للنمو الأبطأ عموما، ارتفعت البطالة من ٧,٣ في المائة في المتوسط بالنسبة للمنطقة في عام ١٩٩٧ إلى ٧,٩ في المائة في عام ١٩٩٨. واتسمت المشاكل بخطورة أكبر في النصف الثاني من عام ١٩٩٨ نظرا لأن الناتج أيضا هبط بسرعة بالغة في تلك الفترة. وقد ضعف الطلب على العمالة في شتى أجزاء القطاع الرسمي الذي تضرر بالأزمة. ونتيجة لذلك، تركز إيجاد الوظائف في كثير من الحالات في القطاع غير الرسمي من الاقتصادات في عام ١٩٩٨، مما يعني أن الأجور التي كان يحصل عليها العمال

اتجهت نحو الانخفاض وأن ظروف عملهم كانت أسوأ وفرص حصولهم على الاستحقاقات كانت ضئيلة. وفي ضوء تباطؤ الطلب على العمالة، حدث ركود في الأجور الحقيقية بالقطاع الرسمي أو انخفضت قليلا في معظم البلدان. وفي الواقع، لم يسجل زيادات تزيد عن واحد في المائة، بين البلدان التي توافرت معلومات عنها، سوى أوروغواى وشيلي.

١٤٠ - ومن نافلة القول إنه كان من المتوقع أن تنعكس هذه المشاكل بسوق العمالة في شكل زيادة في الفقر وربما زيادة في عدم التكافؤ، الذي هو أسوأ بالفعل في أمريكا اللاتينية عنه في أى منطقة أخرى من العالم. وسوف تكون العودة بسرعة إلى معدل نمو مقبول عنصرا حاسما في مدى قدرة المنطقة على مواصلة تحقيق مكاسب في خفض حجم الفقر على النحو الذي كان جاريا خلال معظم فترة التسعينات.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٤١ - تأثرت أفريقيا بأزمة شرق آسيا عن طريق انتقال آثار العدوى إليها عبر ثلاث قنوات رئيسية: التجارة، والتدفقات المالية، والبيئة الدولية التي تعمل فيها البلدان الأفريقية. وتمثل أكثر البلدان الآسيوية تأثرا مباشرة بالأزمة نصيبا متواضعا نسبيا من النشاط الاقتصادي العالمي - ٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وحوالي ٧ في المائة من تجارة العالم، و ٦ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، و ٤ في المائة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وأقل من ٤ في المائة من إجمالي القروض المصرفية الدولية. ومن المعروف أيضا أنه ليس هناك بلد خارج آسيا كان يعتمد على أسواق البلدان الخمسة الأكثر تأثرا بالأزمة في أكثر من ١٠ في المائة من مجموع صادراته، أو استورد أكثر من ١٠ في المائة من مجموع وارداته من البضائع من هذه البلدان. ولم تشكل واردات جنوب أفريقيا وموزامبيق، وهما البلدان اللذان يرتبطان بأوسع العلاقات التجارية مع البلدان الآسيوية، سوى ٤,٨ في المائة و ١,٥ في المائة، على التتابع، من الواردات من البلدان الآسيوية الخمسة في عام ١٩٩٦، وبلغ نصيب البلدان الآسيوية الخمسة من واردات جنوب أفريقيا، في السنة ذاتها، ٤,١ في المائة.

١٤٢ - وأحدثت الأزمة آثارا متنوعة على شتى البلدان. فقد تحملت البلدان المنتجة للنفط في أفريقيا العبء الرئيسي. فبحلول الربع الأول من عام ١٩٩٨، هبطت أسعار النفط بنسبة ٢١ في المائة لأن آسيا كانت أكبر منطقة مستوردة للوقود بشكل صاف منذ أوائل التسعينات. وبالتالي، استمر تباطؤ النمو بآسيا في تعريض سعر النفط للضغوط، مما كان له أثر بالغ على نيجيريا وأنغولا وغابون، حيث خفّض من معدلات التبادل التجاري الخاصة بها بنسبة ٢٣ في المائة وإيراداتها بنسبة ٨ في المائة. ونظرا لانخفاض الطلب في آسيا، هبطت بشكل أكثر حدة أسعار السلع الأساسية الأخرى، التي كانت قد انهارت في عام ١٩٩٦، ولم تستعد مستواها مع بداية الأزمة الآسيوية. وبسبب انخفاض الطلب في آسيا، أثّر هبوط أسعار المعادن، والمنتجات الزراعية، والثروة الحيوانية بشكل سلبى على البلدان غير المنتجة للنفط. ومن ناحية أخرى، استفادت نفس المجموعة من البلدان من الانخفاض المقابل في أسعار واردات النفط. وتضررت صادرات المنتجات الرئيسية، المتصلة بمعظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا.

١٤٣ - وبشكل عام، نجت أفريقيا من أسوأ آثار العدوى المالية. وهناك عدد من الأسباب وراء ذلك. أولا، أفريقيا أقل عرضة الآن للأزمة المالية الخارجية نتيجة للتحسن المضطرد في مناخ السياسات. فعلى عكس بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن تدفقات رأس المال الأجنبي هى في معظمها طويلة الأمد ومضمونة من الحكومات، وفي الوقت ذاته ترتبط الشركات الخاصة ارتباطا ضئيلا نسبيا بالعملات الأجنبية. ثانيا، البلدان الأفريقية أقل اندماجا في الاقتصاد العالمي من كثير من البلدان الأخرى. ويمكن أن تُعزى جزئيا نجاة أفريقيا من العدوى المالية إلى أنها قد تخلفت عن المناطق الأخرى في الانفتاح على التجارة العالمية والتدفقات الرأسمالية الخاصة. وثالثا، لم تنم بعد النظم المالية الأفريقية بالقدر الكافي نسبيا - على الرغم من تخفيف القيود المالية في كثير من البلدان. فقد بدأت لتوها النظم المصرفية بكثير من البلدان في اجتياز فترات طويلة من الضعف، بينما تتسم أسواق الأصول في كثير من البلدان بالبدائية. وفي حين تمثل النجاة من الأزمة أنباء سارة، فإن الأسباب الرئيسية للنجاة ليست كذلك. فهى تظهر حدوث قدر ضئيل من التحول الهيكلى والاندماج في الاقتصاد العالمي، رغم أن أداء الاقتصادات الأفريقية كان إيجابيا منذ منتصف التسعينات.

١٤٤ - وإلى جانب عدم تعرض أفريقيا للأزمة، تمثلت الأنباء السارة الأخرى في الدروس التي تستطيع القارة أن تستفيدها منها. وبالنسبة لأفريقيا، التي لم تعان بعد من التقلب في تدفقات رأس المال، فإن الأزمة في الآونة الأخيرة قد حسنت كثيرا من فهم القضايا، ومن ثم قدرة القارة على اتقاء آثارها. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن التأثير العام المباشر الذي أحدثته الأزمة يبدو ضئيلا، فإن من المحتمل أن تظهر آثار الجولة الثانية على المدى من المتوسط إلى الطويل وقد تكون بعيدة المدى بالنسبة لأفريقيا، مثلها في ذلك مثل بعض القضايا والدروس التي يمكن أن تستفيدها أفريقيا من الأزمة. إذ أن الأزمة هى بمثابة صيحة تنبيه لأفريقيا مع تقدم عملية تخفيف القيود المالية على قدوم العولمة الملائمة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٤٥ - يمكن القول نسبيا إن منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا كانت عموما أقل تأثرا مباشرة بالأزمة من مناطق العالم الأخرى. ولكن الآثار غير المباشرة الناشئة عن الأزمة ما يزال لها مغزاها ويمكن أن تزداد سوءا مالم يتم احتواؤها. والتأثير الضار الذي تعرضت له منطقة غربي آسيا نتيجة للأزمة هو، في حقيقة الأمر، أقل شدة نسبيا إذا ما قورن بالتأثير المتمثل في الهبوط الحاد في أسعار النفط منذ عام ١٩٩٧.

١٤٦ - وتنبع العواقب الضارة الناجمة عن الأزمة المالية في الشرق الأقصى بالنسبة لبلدان المنطقة مما تحدثه من أثر سلبي على النواحي التالية: الطلب على النفط؛ صادرات البلدان الأعضاء في اللجنة من المنتجات غير النفطية؛ قيمة حوافظ الاستثمارات وغير ذلك من الأصول لدى البلدان الأعضاء؛ المخاطرة المتمثلة في أن بلدان الأسواق الناشئة ستعتبر مناطق عالية المخاطر؛ ومن ثم سينأى المستثمرون الدوليون بأنفسهم عن هذه المناطق.

١٤٧ - وفيما يتعلق بالطلب على النفط، فحيث إن بلدان جنوب شرق آسيا هى بلدان رئيسية مستوردة للنفط من بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن الأزمة المالية وما كان لها من عواقب سلبية على اقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا قد عجلا بحدوث هبوط في الطلب على النفط الوارد من منطقة اللجنة. وبالنسبة لعامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨، بلغ حجم طلب بلدان الشرق الأقصى من النفط ما بين ٠٠٠ ٤٠٠ إلى ٠٠٠ ٥٠٠ برميل يوميا، وهو رقم يقل عما كان متوخيا قبل ظهور الأزمة المالية في تموز/يولية ١٩٩٧. ومن ثم، أحدثت الأزمة المالية هبوطا في النمو الاقتصادي في الشرق الأقصى، الأمر الذي نتج عنه هبوط في طلبها من النفط، وبالتالي حدث انخفاض في صادرات البلدان الأعضاء في اللجنة من النفط.

١٤٨ - وعجلت الأزمة المالية أيضا بتخفيض سعر بعض العملات في بلدان الشرق الأقصى بما يزيد عن ٣٠ في المائة. وأدى ذلك إلى تمتع صادرات هذه البلدان بقدرة تنافسية عالية بالأسواق الدولية، ومن ثم قلل ذلك من النجاح الذي تسعى بعض البلدان الأعضاء في اللجنة إلى تحقيقه بزيادة صادراتها غير النفطية. وينطبق ذلك بوجه خاص على حالة صادرات المنسوجات، أساسا بالنسبة للصادرات المصرية والسورية.

١٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت بعض البلدان، وأبرزها الكويت، لهبوط حاد في قيمة حافظة الاستثمارات في بلدان الشرق الأقصى. وتمثل الكويت، من بين البلدان الأعضاء في اللجنة، البلد الذي لديه أكبر حوافظ الاستثمارات في بلدان جنوب شرق آسيا، ومن ثم تعرضت لخسائر فادحة في رأس المال بسبب الهبوط الحاد في الأسعار بأسواق الأسهم الآسيوية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التخفيض الحاد في عملات عدة بلدان في الشرق الأقصى إلى انخفاض ملحوظ في قيمة ما لدى الكويت من أصول مقومة بالدولار في الشرق الأقصى.

١٥٠ - وختاما، أصيب المستثمرون الدوليون بصدمة من جراء الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا وما أحدثته من آثار ضارة. ويبدو أن هؤلاء المستثمرين يعتبرون الآن أن جميع الأسواق الناشئة، سواء ما كان منها في الشرق الأقصى أو في مكان آخر، بمثابة بلدان عالية المخاطر، ومن ثم يجدر تجنبها. وتشكل عدة بلدان أعضاء في اللجنة، ومن أبرزها مصر، أسواقا ناشئة أمامها فرص استثمار عظيمة بالنسبة للمستثمرين الدوليين. فقد كان العجز في الحساب الجاري المصري خلال عدد من السنوات الماضية منخفضا نسبيا، ولدى مصر ما يزيد عن ٢٠ بليون بدولارات الولايات المتحدة في صورة احتياطيات دولية، بما يكفي لتغطية واردات البلد زهاء ١٥ شهرا. ومع ذلك، قد تعوق التجربة السيئة التي مر بها المستثمرون الأجانب في بعض بلدان مثل الشرق الأقصى تدفق الاستثمارات إلى بلدان منطقة اللجنة.

باء - التعاون بين اللجان الإقليمية

١٥١ - شجع المجلس في قراره ٤٦/١٩٩٨، الفقرة ١٥ من المرفق الثالث. التعاون الأقاليمي والتفاعل المنتظم بين اللجان الإقليمية كي تتمكن كل منها من مشاطرة الممارسات والخبرات والإنجازات العملية المتوفرة لدى

اللجان الأخرى. وهكذا اضطلعت اللجان الإقليمية، وقد شجعها المجلس، بعدد من الأنشطة في هذا المجال خلال الفترة المستعرضة.

١٥٢ - وبالنسبة للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، احتل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني بالنظم الاقتصادية في وسط آسيا مكانا هاما في جهودها التعاونية المبذولة. فبالإضافة الى البعثات الاستشارية والمشاورات المشتركة مع جمهوريات وسط آسيا، ركزت الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في إطار البرنامج الخاص المعني بالنظم الاقتصادية في وسط آسيا، على المجالات التالية: الهياكل الأساسية للنقل وتسهيل عبور الحدود؛ واستعمال موارد المياه والطاقة في وسط آسيا بكفاءة وبشكل مرشّد؛ عقد مؤتمر اقتصادي دولي؛ والتعاون الإقليمي في وضع نهج متعدد الخيارات بالنسبة لدروب الإمداد بالمواد الهيدروكربونية عن طريق أنابيب تصل الى الأسواق العالمية؛ وإعادة تشكيل اقتصادي بغية إنشاء صناعات تحويلية قادرة على التنافس دوليا.

١٥٣ - وفيما يتعلق بمنحى العمل في المستقبل، وفي مشاورات غير رسمية أجريت مع الوفود المشاركة من البلدان الأعضاء في البرنامج الخاص المعني بالنظم الاقتصادية في وسط آسيا خلال الدورة السنوية الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، نُظر الى اجتماع مؤتمر القمة المقبل للمجلس المشترك بين الدول في قيرغيزستان في صيف عام ١٩٩٩ على أنه فرصة ممتازة لبحث البرنامج الخاص المعني بالنظم الاقتصادية في وسط آسيا والتوصل الى توافق في الآراء بشأن تطوير البرنامج في المستقبل. وفي هذا الصدد، عرضت قيرغيزستان إدراج مناقشة بشأن البرنامج الخاص المعني بالنظم الاقتصادية في وسط آسيا في اجتماع لفريق خبراء يعقد في بيشكيك للتحضير للدورة الموضوعية للمجلس لعام ١٩٩٩.

١٥٤ - وبالإضافة الى ذلك، أنشئت أنشطة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ميدان كفاءة الطاقة وحفظها، وبشكل رئيسي في جمهوريات وسط آسيا والاتحاد الروسي. وقد اشتركت كلتا الهيئتين في تنفيذ مبادئ توجيهية لتطبيق قوانين حفظ الطاقة في الدول الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة. ومن المقرر إعداد أنشطة مشتركة أخرى في كازاخستان وفي أقصى شرق الاتحاد الروسي هذا العام، وذلك ضمن مشروع الاستثمار في كفاءة الطاقة للتخفيف من تغير المناخ التابع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية.

١٥٥ - واشتركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنظيم دورات دراسية بشأن تنفيذ تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للاحتياطيات/ للموارد: أنواع الوقود الصلب والسلع المعدنية في بانكوك يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨؛ وفي جاكارتا يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وقد نُظمت هاتان الحلقتان الدراسيتان وفقا لمقرر المجلس ٢٢٦/١٩٩٧

الذي دعا فيه المجلس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، واللجان الإقليمية الى النظر في إمكانية اتخاذ التدابير المناسبة لضمان تطبيق التصنيف الإطاري على النطاق العالمي.

١٥٦ - وفي مجال تسهيل التجارة، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم حلقة دراسية لمشتركين من نيجيريا في آذار/ مارس ١٩٩٩، بشأن تسهيل التجارة وتبادل البيانات الكترونيا، وذلك بناء على طلب وكالة التجارة النيجيرية، حيث لقيت هذه التجربة استعراضا إيجابيا. وينظر الآن في عقد حلقات دراسية مماثلة أخرى من أجل البلدان الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٥٧ - وتتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المشروع المتعلق بإقامة حلقة وصل دائمة بين أوروبا وأفريقيا عن طريق مضيق جبل طارق، ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنمية القطاع الخاص في أفريقيا في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وستشترك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دراسة مقارنة تنسقها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن برامج شبكة السلامة الاجتماعية التي تشترك فيها اللجان الإقليمية الخمس كلها.

١٥٨ - وفيما يتعلق بالتعاون الأقاليمي الذي يشترك فيه أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أقر مشروع اشترك في إعداده كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز التعاون الأقاليمي في مجال التجارة والاستثمار بين آسيا وأمريكا اللاتينية على أن تموله الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستقوم اللجنتان بتنفيذ بهذا المشروع.

١٥٩ - وكان من شأن تدابير الاستقرار والتكيُّف التي نفذت في بلدان نامية كثيرة في مختلف الأقاليم منذ عقد الثمانينات. وفي الآونة الأخيرة الأزمة المالية، لفت الانتباه الى الحاجة الى إنشاء برامج شبكة السلامة الاجتماعية بقصد التخفيف من الأثر القصير الأجل والمتوسط الأجل لتدابير الاقتصادية في الشريحة السكانية المغبونة. ولتدارك هذه الحاجة الملموسة، شرعت اللجان الإقليمية، برعاية اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في مشروع مشترك من أجل دراسة مقارنة تتعلق ببرامج شبكة السلامة الاجتماعية. وسيقدم هذا المشروع أربع نظرات إقليمية عامة ونظرة أقاليمية عامة واحدة للدروس الرئيسية المتعلقة بالعناصر الإيجابية لهذه البرامج خلال العقدين الماضيين. ولا بد لهذه الدراسات في أن تمكن من فهم مدى الأداء الحسن لمختلف برامج شبكة السلامة من حيث الإنصاف والكفاءة في توزيع الموارد. كما ستحلل هذه البرامج بانتظام في إطار مقترحات لحل المشاكل، مع مراعاة الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطبق فيها. وسيتطلب المشروع مدة سنة لإنجازه بعد الشروع فيه.

خامسا - تقرير الأمناء التنفيذيين

١٦٠ - اجتمع الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس في نيويورك في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، مع الدورات الموضوعية للمجلس وللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالترتيب، وفي بيروت في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٩. وفي تلك الاجتماعات الأربعة، استعرض الأمناء التنفيذيون المسائل الإنمائية التي تتعلق بمنطقة كل منهم والتي تستدعي التعاون بين اللجان الإقليمية ومع الهيئات والبرامج الأخرى ذات الصلة. كما تبادل الأمناء التنفيذيون وجهات النظر بشأن التدابير الأخيرة التي اتخذتها كل لجنة من اللجان الإقليمية لتوحيد الإصلاح فيها وجعل أنشطتها أكثر جدوى وفعالية وكفاءة.

١٦١ - ونظر الأمناء التنفيذيون في مسألة العولمة وأثرها في إقليم كل منهم. وكان في قرب اللجان الإقليمية من البلدان والمناطق المتأثرة ما مكنها من متابعة الأزمة المالية الدولية وأثرها عن كثب. فلاحظوا أن ثلاث لجان من أصل اللجان الإقليمية الأربع التي كانت تعقد دورات في عام ١٩٩٩ قد ركزت على موضوع الأزمة المالية وتمويل التنمية. كما لاحظوا أنه من المناسب كما يبدو، استنادا الى الخبرة الآسيوية وخبرة أمريكا اللاتينية، إعادة التفكير في دور المؤسسات الإقليمية والأقاليمية. وتشدد الورقة التي أعدتها اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الهيكل المالي، التي أسهمت فيها اللجان الإقليمية بشكل ملموس، على نظام مالي دولي يتضمن، بشكل لا غنى عنه، شبكة من الصناديق الاحتياطية والمصارف الإنمائية الإقليمية والأقاليمية التي تسهم في استقرار الاقتصاد العالمي وفي خلق أحوال أكثر إنصافا على المستوى العالمي. كما ينبغي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أن تعمل على تعزيز الوكالات المالية الإقليمية والأقاليمية القائمة ودعمها بآليات جديدة من أجل التعاون. ولاحظ الأمناء التنفيذيون أيضا أن الآثار الاجتماعية السيئة ملموسة جدا وأنه من المحتمل الشعور بها لسنوات عديدة قادمة. وفي هذا الصدد، تكون الدراسة المقارنة المقترحة من اللجان الإقليمية بشأن برامج شبكة السلامة الاجتماعية التي تضم مختلف الآليات للتخفيف من الأثر الاجتماعي للأزمة، عملا هاما في الوقت المناسب. ومن شأن هذا أيضا تعزيز التفاعل بين اللجان الإقليمية ومشاطرتها الخبرات ذات الصلة، وذلك على النحو المطلوب في المرفق الثالث من قرار المجلس ٤٦/١٩٩٨.

١٦٢ - ولدى قيام الأمناء التنفيذيون باستعراض الإصلاح وإعادة التشكيل في منظمات كل منهم في الإطار الأوسع نطاقا لإصلاح الأمم المتحدة، اطلعوا على التقدم المحرز وعلى التدابير الإيجابية التي اتخذها الأمين العام على مستوى الأمانة من أجل تنسيق عمل اللجان الإقليمية مع عمل الأجزاء الأخرى ذات الصلة في المنظومة. ولاحظوا في هذا الصدد، أن عضويتهم في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد أسهمت في إدماج البعد الإقليمي للمسائل والمشاكل الإنمائية في مناقشات السياسة العامة وإجراءات المتابعة. وكما لاحظوا اشتراكهم في فريق الإدارة العليا واللجنة التوجيهية للإصلاح والتنظيم، عن طريق عقد مؤتمرات بالفيديو أو أثناء وجودهم في نيويورك، قد سهل الحوار الشامل بشأن التحديات التي تواجهها المنظمة، بما في ذلك الحاجة الى أن تكون أكثر كفاءة وفعالية. وفي هذا الصدد، لقي القرار الذي اتخذه الأمين العام مؤخرا بإشراك المنسق أو أمين تنفيذي آخر في اجتماعات لجنة التنسيق الإدارية ترحيبا كبيرا.

١٦٣ - ولاحظ الأمناء التنفيذيون أن تمثيلهم في اجتماعات فريق الأمم المتحدة الإنمائي قد سهل الاشتراك النشيط للجان الإقليمية في التقييم القطري المشترك وعمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولاحظوا أن الاشتراك الفعال والموضوعي من جانب اللجان الإقليمية في المرحلة التنفيذية من هذه العملية إنما يقدم تحديا للجان الإقليمية ونظام المنسقين المقيمين، في آن معا. وفيما يتعلق بعلاقات اللجان الإقليمية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاحظ الأمناء التنفيذيون أن كلا من اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بتحسين التعاون الذي يتجلى في مشروع الاتفاق الاستراتيجي. ورغم عدم التأكيد على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كممول، فهم يعتقدون أنه ينبغي التماس فرص جديدة من أجل علاقات عمل وتعاون أوثق بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن وضع أولويات إقليمية وأقاليمية، وبشأن المبادرات المشتركة المتعلقة بالمسائل الأساسية على المستوى الإقليمي، والاضطلاع معا بمشاريع رائدة، ومشاريع أقاليمية تضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنتين إقليميتين أو أكثر بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كعامل مساعد.

١٦٤ - وعلى المستوى الإقليمي، دعا المجلس في المرفق الثالث من قراره ٤٦/١٩٩٨ الى زيادة سلطة الدعوة إلى عقد اجتماع لدى اللجان الإقليمية الى الحد الأمثل بوصفها آليات هامة من أجل صياغة المنظورات الإقليمية والمسائل العالمية. ومن شأن مبادرة الأمين العام لعقد جلسات استماع إقليمية في الأشهر القليلة القادمة يشترك فيها المجتمع المدني والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، دعم هذا الهدف وتقديمه مدخلات هامة في الأعمال التحضيرية للجمعية الألفية.

١٦٥ - وأعرب الأمناء التنفيذيون عن ارتياحهم الصادق للنتائج قرار المجلس ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثالث، فيما يتعلق بتحسين التنسيق بين أنشطة المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي من خلال عقد اجتماعات إقليمية مشتركة بين الوكالات برئاسة وكيل الأمين العام.

١٦٦ - بيد أن المجلس قد يرغب، على المستوى الحكومي الدولي العالمي، أن ينظر مرة أخرى في الطرق الازمة لتحسين التفاعل مع الهيئات الحكومية الدولية في اللجان الإقليمية. وفي رأي الأمناء التنفيذيين، فإن تعزيز الحوار بشأن السياسة العامة هو أمر جوهري لتحسين العلاقة الهيكلية بين اللجان الإقليمية والمجلس. وعلى سبيل المثال، قد يطلب في دورات المجلس اشتراك رؤساء مكاتب اللجان الإقليمية أو الأعضاء فيها كلما كانت جداول أعمال دورات اللجان على صلة بمداولات المجلس. وفي الدورة التنظيمية، يمكن للمجلس أن يطلب أيضا مشاركة أمين تنفيذي واحد أو أكثر كلما توفر لدى اللجان معرفة وخبرة موثوقة في موضوع ذي بعد إقليمي ينظر فيه المجلس. وفي هذا الصدد، ينظر إلى اشتراك الأمناء التنفيذيين، عن طريق عقد مؤتمر بالفيديو، في حوار مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد مع اللجنة الثانية في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة بشأن أثر الأزمة المالية في إقليم كل منهم، على أنه مساهمة إيجابية جدا.

الحواشي

(١) عملا بالقرار ٥٥٣ (د - ٢٦) الذي اعتمدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها السادسة والعشرين، أنشئ فريق عامل مخصص مفتوح لجميع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف تحديد أولويات برنامج العمل ولاقتراح التوجهات الاستراتيجية للجنة من أجل تنفيذ أنشطتها المستقبلية.

(٢) جددت اللجنة هذه الولاية في قرارها ٥٦٥ (د - ٢٧)، الذي اعتمدته في دورتها السابعة والعشرين في عام ١٩٩٨.

(٣) للاطلاع على المناقشات المتعلقة بآثار الأزمتين الآسيوية والروسية على منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، انظر الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا ١٩٩٨، رقم الصفحات ١٢-٢٣ والصفحات ٥٠-٨٢ (وتشمل دراسة عن الأزمة التشيكية في عام ١٩٩٧) ومثله ١٩٩٨ رقم ٣، الصفحات ٧-١٣ والصفحات ٣٠-٤٨.

- - - - -